



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 08

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 19 صفر والإثنين 04 ربيع الأول 1435
الموافق 23 ديسمبر 2013 و06 جانفي 2014

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ص 03
• أسئلة شفوية.
- 2 - محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ص 17
• أسئلة شفوية.
- 3 - ملحق ص 31
• أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 19 صفر 1435
الموافق 23 ديسمبر 2013

الرئاسة: السيد لخضر سيدي عثمان، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الساهرون على قطاع الإعلام
والاتصال،
أيها الجمع الكريم،
طابت جلستكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة
وقضايا المرأة، ويتعلق الأمر بالحق في الوصول إلى النقل
وإلى بعض المباني العمومية لذوي الاحتياجات الخاصة
وهذا هو نصه:

سيدتي الوزيرة،
الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة هم مواطنون
جزائريون يتمتعون بحرية التنقل بين كل مدن الجزائر،
ولكن لم يكن لديهم حرية الحركة في بلدنا، مثلا النقل
سواء «العمومي أو الخاص» لا يمكن لذوي الاحتياجات
الخاصة الوصول إليه.

إن القانون الحالي 02-99، المؤرخ في 8 مايو 2002
لديه العديد من النقائص من حيث العجز وعدم التكفل
لعديد من الحالات؛ في الواقع، فإنه من الضروري أن مبدأ
عدم التمييز المنصوص عليه يندرج في القانون الجزائري.
ينبغي وضع قانون جديد يلزم السلطات المحلية

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيدات والسادة الوزراء ومساعدتهم؛
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة
الشفوية، تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات
وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة
عليها.

إذن، عملا بأحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من
68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76
من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى
الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد محمد الطيب العسكري
لترشح سؤاله الشفوي، المتعلق بقطاع التضامن الوطني
والأسرة وقضايا المرأة، فليفضل مشكورا.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا؛ بسم الله
الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة معالي الوزراء،

الدولية، وبالتالي فلإجابة على سؤالكم، وأعتبر أن السؤال فيه شطران وفيه اقتراح، الشطر الأول يتضمن الإجراءات المتخذة في إطار القانون للتكفل بالمعاقين، وثانيا تجسيده في الميدان أو تنفيذ هذا القانون.

أولا، قانون 2002 يتكفل بكل الجوانب، فيما يخص:

1. تعريف الإعاقة،
2. التشخيص المبكر،
3. التعليم والتكوين المهني،
4. التشغيل ونص القانون في مادة من موادها على أن يخصص 1% من مناصب الشغل لذوي الاحتياجات الخاصة.

ونص القانون كذلك على ما يتعلق بالوصول (L'accessibilité) ففي هذا الإطار وتجسيدها للقانون، اتخذت وزارة التضامن الوطني 9 مراسيم تنفيذية وحاليا يوجد 5 مراسيم تنفيذية هي في حيز الدراسة ستقدم في أجل قصير جدا إلى المصالح المعنية للمصادقة عليها.

فيما يخص جانب التعليم والتكوين، فوزارة التضامن بل أقول الدولة الجزائرية لأن وزارة التضامن آنذاك لم تكن موجودة ولكن وزارة الحماية الاجتماعية، إذن منذ 1962 إلى يومنا هذا أنشئت في الجزائر 201 مؤسسة تتكفل بتعليم وتكوين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المعاقين سمعيا أو بصريا، واليوم أعطي فقط الأرقام لتروا أن الإرادة السياسية موجودة منذ 1998 إلى يومنا هذا، هناك 118 مؤسسة أنشئت لاستقبال هؤلاء الأطفال ولتكوينهم وتأطيرهم حتى يندمجوا في أحسن الظروف في المجتمع، اليوم أرقام 2013 تقول بأن التحول المدرسي لهذه السنة - كما قلت - هناك 201 مؤسسة استقبلت 18846 طفلا معاقا بميزانية تقدر بـ 9.87 مليارات، فإن كل ما أنجز في هذه السنة الأخيرة، أي من العام الماضي إلى هذا العام، أدى إلى ارتفاع في نسبة استقبال الأطفال بـ 10%.

فيما يخص نسبة النجاح، ونسبة النجاح هي دليل على نوعية التأطير ونوعية التكوين.

في السنة الخامسة ابتدائي بلغت نسبة النجاح 92%، في السنة الرابعة متوسط 58% وفي البكالوريا 47% وهذا دليل على التأطير وعلى جهود المؤطرين، لأنهم هم يدرسون نفس برنامج التربية الوطنية، البرنامج لا يتغير، ولكن بوسائل خاصة وبآليات مخصصة، وبالتالي، فمثلا

والبلديات على وجه الخصوص، بتوفير إمكانيات ووسائل في تناول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى المباني والبنيات التحتية والنقل... يجب على المسؤولين المحليين المنتخبين، توفير المعايير الدولية للوصول إلى المباني والأرصفة والطرق والنقل.

سيدتي الوزيرة،

- هل تعتقد أن هذا القانون 2002 يأخذ بعين الاعتبار جميع الحالات للحصول على المساواة في الحقوق والفرص، والمشاركة والمواطنة لذوي الاحتياجات الخاصة؟
- هل هناك مشروع تعديل للقانون الحالي للتكفل بالنقائص؟

- ماهي التدابير المتخذة لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الشغل والتعليم وإمكانية الوصول إليها، لاسيما في وسائل النقل العمومي؟
تقبلوا مني، سيدتي معالي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لتقديم الجواب، فلتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:
شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيدات والسادة الأعضاء، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

بودي أولا أن أشكر السيد العضو المحترم، السيد العسكري لاهتمامه بهذه الشريحة التي هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري، ونظرا لهذه الأهمية كان التكفل بترقية وحماية الأشخاص المعاقين من أولويات الدولة الجزائرية وتجسدت هذه الإرادة السياسية في قانون 2002، الذي يتضمن حماية وترقية الأشخاص المعاقين؛ وبودي أن أذكر أن هذا القانون صدر في الجزائر في 2002 وصادقت الجزائر على الاتفاقية المتضمنة الاتفاقية الدولية الخاصة بترقية وحماية الأشخاص المعاقين في 2009، وبالتالي إن دل هذا على شيء فإنما يدل على إرادة الدولة الجزائرية واهتمام الدولة الجزائرية بهذه الشريحة.

إن القانون الجزائري صدر قبل المصادقة على الاتفاقية

كذلك بعض البلديات التي تتابع مسألة الوصول للمعاقين أحييهم، لماذا أحييهم؟ لأن النص لا يكفي، والتقييم على مستوى الوزارة لا يكفي والتقييم على مستوى الولاية لا يكفي، إن لم يتدخل كل المعنيين بهذه القضية، يعني مسؤولية الجميع، مسؤوليتنا متقاسمة يمكن أن العبء الثقيل يقع علينا نحن، ولكن أنت تكلمت في سؤالك عن المنتخبين المحليين، إذن عليهم أن يدرسوا هذه القضية، وأحيي كذلك من هذا المنبر جمعيات المعاقين ونحن في اتصال دائم معهم، لأن المهم أن نستمع إليهم حول الصعوبات التي يتلقونها في التشغيل، في التمدريس، في النقل.

كذلك بودي أن أذكر أن في سنة 2014، شرعنا في تحقيق وطني فيما يخص تعريف الإعاقة وتعريف - بالخصوص - كل العوامل السوسيو اقتصادية التي لا تسمح بتنفيذ أو تطبيق هذه المبادئ التي تكرست - كما قلت - في القانون، وهي آتية من إرادة سياسية، فهذا التحقيق حول الإعاقة الذي سيقوم به (CENEAT) يكلف 140 مليون دينار جزائري لمدة عام، ومنتظر منه أن يعطينا بعض المعلومات، لأن المعرفة أولا هي التي تسمح لنا بتحسين الأداء، وأنا أجب على سؤالكم، في الوقت الحالي ونظرا لكل ما قدمته الآن، نحن لا نفكر في تغيير القانون، بل أن يطبق القانون من طرف المواطنين والمنتخبين، فهي مسؤولية مشتركة، وأقول - حتى أكون صريحة في الجواب - لسنا نفكر الآن في تغيير أو تعديل القانون؛ شكرا للسيد العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب على ما جاءت به السيدة الوزيرة؟

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ ليس لي تعقيب ولكن استكمالا لما قيل في جواب السيدة الوزيرة.

أولا، أشكر السيدة معالي الوزيرة على كل هذه المعطيات التي كنت على دراية بها وكنا على علم بالنص كاملا، ولكن:

أولا، الشيء الذي نراه في الميدان متغير تماما عن الصورة التي ينبغي أن نأخذها من الناحية النظرية، ولذا أعطي مثالين فقط: المثال الأول هو مواطن من ذوي الاحتياجات

هذه السنة تم نشر 5600 كتاب مدرسي «بالبراي» ووزع على هؤلاء الأطفال.

فيما يخص إعانات التشغيل، فإن القانون نص على نسبة 1% تخصص لذوي الاحتياجات الخاصة، بغية تشغيلهم، وصدر مرسوم تنفيذي يحدد كفاءات تنفيذ هذه المادة من القانون، ورد في هذه المادة شرط خاص بمنح الإعانات للمؤسسات التي تشغل هذه الفئة، وفيها جانب آخر وهو المساعدات المالية التي يمكن أن تدفعها هذه المؤسسات التي لا تستطيع أن تشغل 1% وبالتالي انطلاقا من هذا المنطق ومن هذا النص، اقترحنا أن ندرج في قانون المالية 2014 مادة تسمح لنا كي ندمج في الصندوق الوطني للتضامن الوطني بندا يسمح لنا أن نتكفل بهذه الإعانات التي تأتي من هذه المؤسسات وتتكفل بالمساهمة التي نقدمها للمؤسسات التي تريد أن تشغل ذوي الاحتياجات الخاصة، وليست لها الإمكانيات لتحسين الوصول إليها.

إذن، في قانون المالية 2014 وفي إطار الصندوق الوطني للتضامن عندنا هذا البند الذي يسمح الآن للمؤسسات التي لا تشغل بأن تدفع، أما المؤسسات التي تريد أن تشغل وتحسن وسائل الوصول فمساعدها، هذه بطبيعة الحال جرت باتفاقية مع وزارة العمل لأن مفتشي العمل مجبرون على المراقبة في الميدان، هل هذه المادة مطبقة أم لا؟

فيما يخص الوصول، حقيقة، القانون تكلم عن الوصول، وصدر مرسوم تنفيذي في 2006، يحدد الكيفيات، ولكن كما تعلمون القانون دون متابعة لا نجاعة فيه، فصدر في 2011 قرار وزاري مشترك يجمع 04 وزارات للأخذ بعين الاعتبار وتحديد شروط الوصول، شهادة المطابقة، يعني البنائيات الجديدة بعد 2006 التي لا تحترم قواعد الوصول، لا يمكنها أن تحصل على شهادة المطابقة، نحن الآن في عملية التقييم على مستوى الوزارة، لأن هناك لجنة متعددة الأطراف تتابع، أولا، تطبيق هذا القانون، ثانيا، تنفيذ هذا القرار الوزاري المشترك، وبودي أن أقول إن البنائيات الجديدة بعد 2006 تحترم نوعا ما وسائل الوصول، أقول: البنائيات العمومية كي نتفاهم جيدا.

فيما يخص البنائيات الخاصة فذلك شيء آخر، أنا بودي من هذا المنبر وأستسمحكم أن أحيي باسمكم الهيئات التي اتخذت المبادرة لتطبيق هذه المادة، أتكلم عن المؤسسات العمومية ومنها الجامعات التي تبادر وتحسن المحيط، أحيي

للسيد العضو على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع التجارة والكلمة للسيد جمال قيقان، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد جمال قيقان: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير التجارة وهذا نصه:

تعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات أهم الموارد الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني، ولذا حان الوقت لتقديم تسهيلات أكبر لتشجيع المؤسسات المصدرة، حتى يتسنى لها التمتع بصورة جيدة في الأسواق الخارجية، لأن هذا النوع من الصادرات في بلادنا متواضع جدا ولا يتعدى سقف 2.8% حسب بعض المختصين.

معالي الوزير،

ما هي التزامات الحكومة لدعم الصادرات خارج المحروقات؟ وماهي التسهيلات الضرورية والأطر التنظيمية والتشريعية الواجب القيام بها حتى نحسن هذا النشاط، ومن خلاله نرقي ونطور المنتوجات والموارد الجزائرية في الأسواق الخارجية؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة للسيد وزير التجارة لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الخاصة مرتبط بكرسي متحرك يسير بحرية في الرصيف ويريد أن يقطع الطريق للذهاب إلى الرصيف المقابل، فلا يستطيع وحده فعل ذلك، ترون الآن كيف هي مدننا وبلدياتنا! لا يستطيع وحده حتى يأتي المحسنون لإعطائه يد المساعدة؛ على هذا الأساس قلت بأن البلديات لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة على مستواها والمنتخبون كذلك، لجعل الممرات على جانب الرصيف لإعانة المواطن، لأنه لا بد أن يقطع الطريق لوحده دون إعانة، وهذا من الناحية البسيكولوجية شيء كبير.

ثانيا، الشيء الذي دفعني كي أطرح هذا السؤال هو الشجار اللفظي الذي شهدته عندما رفض صاحب سيارة أجرة، أن يقل رجلا مرتبطا بكرسي متحرك، يعني هناك إشكال، سيخسر الوقت، سيخسر كذا لإعطاء المساعدة، وهذا لم أستطع تحمله ولدي اقتراح شخصي وهو أنه في القانون لا بد أن يعاقب صاحب سيارة الأجرة أو صاحب الحافلة الذي يرفض أن يقل إنسانا من ذوي الاحتياجات الخاصة، هناك نقائص! والإشكال مطروح على المستوى الدولي، فبعض الدول المتقدمة سبقتنا كثيرا في هذا الميدان، ونحن لا يجب علينا أن نقول نحن دولة ونتبع الآخرين، نحن دولة في مستوى الدول ولا بد دائما أن نقارن أنفسنا بالمستوى الأعلى، لأن هذه فئة من المواطنين الجزائريين - كما قلت - يجب أن نعطي لها القيمة الكاملة من كل الجوانب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيدة الوزيرة إذا أرادت الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة الوزيرة: شكرا؛ ليس لي تعقيب بل أشكر السيد العضو المحترم وزميلي كذلك.

حقيقة، الإرادة السياسية موجودة، القوانين موجودة، بقي علينا التجنيد حول مشكل النضال والمواطنة، الإشكالية أن يشعر كل مواطن بهذا المشكل، ويتحمل كل طرف مسؤوليته من سائق السيارة إلى المواطن الذي كان يرى، إلى الشرطي، يعني لا نكتفي فقط بالقوانين، القوانين لا بد منها ولكن لا بد أن يكون هناك تجنيد لكل واحد منا تجاه هذه الفئة التي هي جزء لا يتجزأ من الجزائر، شكرا

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أسدي واجب الشكر للسيد العضو جمال فيقان على اهتمامه بقطاع التجارة وعلى سؤاله الهام المتعلق بترقية صادرات بلادنا التي هي محور هام واستراتيجي في السياسة الاقتصادية لكل بلد، والجزائر أيضا تسعى للعمل في هذا الاتجاه من أجل الاستفادة من صادراتها خارج المحروقات كمورد أساسي لتمويل الاقتصاد.

ملف ترقية الصادرات ودعمها كان - في الحقيقة - من الأولويات ولا يزال في كل الحكومات السابقة.

واجتهدت مختلف الحكومات في تقديم الإعانات والتحفيزات القصوى الممكنة للمصدرين الجزائريين، وفي هذا المجال، فإن السياسة المتبعة من طرف السلطات العمومية تركز على 05 محاور أساسية:

المحور الأول هو - وهذا شيء طبيعي - توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لترقية الصادرات.

المحور الثاني هو توفير الشروط التقنية والتنظيمية الملائمة لدخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

المحور الثالث هو ترقية وتطوير النشاطات المرتبطة بدعم المؤسسات، قصد الاستجابة لتحديات المنافسة في الأسواق العالمية.

المحور الرابع هو تقوية وتدعيم الإطار المؤسسي لمتابعة وتشجيع الصادرات.

وأخيرا، إنشاء وتسيير الآليات ووسائل الدعم المختلفة لفائدة المؤسسات المصدرة.

في هذا الإطار وغداة تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات، صاحب ذلك إنشاء عدة هيئات مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين، حيث تم في البداية في سنة 1990، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-135، المؤرخ في 15 ماي 1990 إنشاء المركز الوطني لمتابعة الأسواق الخارجية والصفقات التجارية، هذه أولى آلية مؤسسية كانت موجهة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

بعد ذلك، في سنة 1996، تم حل هذا المركز ليحل محله الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) ثم تم حل هذا الديوان في 2004 لتحل محله الوكالة

الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174، هذه الوكالة التي توفر اليوم الموافقة التقنية المستمرة للمصدرين طوال عملية التصدير، بداية من دراسة واستشراق الأسواق العالمية، مروراً بمختلف إجراءات التصدير إلى غاية إتمام الصفقة وتحويل الأموال، هذا إضافة إلى مصاحبة وتأطير المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أثناء مختلف المعارض والتظاهرات التجارية الإقليمية والدولية التي يشاركون فيها؛ بالإضافة إلى ذلك وبغرض تأمين تعاملات المصدرين الجزائريين من الأخطار المترتبة عن معاملات التجارة الخارجية، فقد تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) بموجب الأمر رقم 96-06، المؤرخ في 10 جانفي 1996، المتعلق بتأمين القرض عند التصدير.

كما تساهم الشركة الجزائرية للأسواق والتصدير (SAFEX) أيضا بكل وسائل الدعم اللوجستيكي لمساعدة المصدرين الجزائريين أثناء المعارض الدولية التي يشاركون فيها، لاسيما تلك المنظمة بالخارج، وذلك من أجل الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

من جهة أخرى، وفي إطار تنظيم الحركة الجموعية، أنشئت سنة 2001 الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين «ANEXAL» لتكون فضاء مكملا للهيئات التي ذكرتها سابقا، للاحتكاك والتبادل، تبادل الآراء بين المصدرين الجزائريين، وتمثيلهم لدى مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية.

السيدات والسادة الحضور،

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

الهدف المرجو من كل هذه الهيئات المذكورة، يتمثل أساسا في ضمان ديمومة التوجه الخاص بمرافقة وتوجيه المصدرين ماديا وتقنيا، بغرض تطوير وترقية إمكانياتنا في التصدير وتذليل الصعوبات التي قد تواجه هؤلاء أثناء مسار التصدير، هذا طبعاً دون أن ننسى أن عملية التكوين أيضا أوليناها عناية لا بأس بها والتي تم اعتمادها من طرف وزارة التجارة لفائدة المتعاملين، حول مهن التصدير والتي تقام على المستوى المحلي، بمشاركة غرف التجارة والصناعة، بهدف إيصال المعلومة التقنية والمهنية إلى أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين، لتنمية وتطوير إمكانياتهم في التصدير والإحاطة بمختلف أساليب وتقنيات

الصادرات خارج المحروقات بما كان تعمدت به في مناسبات، لاسيما الثلاثيات المختلفة، لأن المتعاملين الاقتصاديين طرحوا جملة من الاقتراحات ومن الطلبات - طبعا - المتعلقة بهذا المحور.

الآن، يبقى الجهد على المتعاملين الاقتصاديين في تحسين جودة المنتج وأيضا في تحسين كمية المنتج، لأننا قمنا بدراسة في 2011، حول وفرة المنتج أو عرض المنتج القابل للتصدير، وجدنا أن هذا العرض للأسف محدود، لازالت السوق الوطنية ولازالت السوق الداخلية تطلب وتستهلك بالدرجة الأولى المنتوجات التي تنتج محليا، طبعا هذا في حد ذاته شيء إيجابي لأن كل ما نتججه ونستهلكه محليا هو تعويض عن الواردات وهو عبارة عن تصدير غير مباشر، لكن هناك إشكال كبير في العرض الموجه للتصدير، وبالتالي فمن الضروري أن ألبتنا الإنتاجية تقوم بجهد كبير في توفير الكمية اللازمة التي يمكننا أن نوجهها للتصدير، لأنك تعرف أن الصادرات خارج المحروقات تستوجب جملة من الشروط ومن بينها: توفير كميات البضائع المصدرة بالحجم المطلوب في الوقت المطلوب بالانتظام في التسليم، وهذا تحدي كبير تواجهه كثير من المؤسسات، لأننا رأينا بمناسبة مشاركة بعض شركائنا في المعارض بالخارج يتلقون طلبيات، لكن للأسف من الصعب أن يلبوها بالشروط التي يطلبها الزبون، وهذه إشكالية حقيقية، من الضروري أننا نعمل سويا على حلها.

طبعا، لا يفوتني السيد العضو، التأكيد مجددا من هذا المنبر المحترم، على أن ملف دعم الصادرات خارج المحروقات سيظل دوما من أولوياتنا في الحكومة، هذه الأولوية التي ما فتئت تتجسد من خلال الإجراءات المتخذة، بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين، في إطار أشغال الثلاثية لسنة 2012 التي خصصت جانبا كبيرا من أعمالها لموضوع تعزيز الإجراءات المحفزة للرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات، باعتبارها الرهان المستقبلي لبلدنا، لتحرير اقتصادنا تدريجيا من التبعية للمحروقات؛ وبناء على التوصيات المنبثقة من ثلاثية 2012، اتخذت الحكومة عدة تدابير هامة توجد الآن حيز التنفيذ لتعزيز الصادرات خارج المحروقات وتخفيف المصدرين، نذكر أربع إجراءات التي تم تنفيذها في الأشهر الموالية لثلاثية 2012:

1. أجال استرجاع عائدات التصدير خارج المحروقات من 120 يوما إلى 180 يوما، لأن هذا كان مطلبا ملحا

عمليات التصدير وأيضا لتحسيسهم بضرورة العمل على أخذ مكان لهم في الأسواق الدولية.

أما فيما يخص تدابير دعم ومرافقة المؤسسات المصدرة، من خلال الإعانات الممنوحة، كما جاء في سؤالكم، فنذكر في هذا المجال أن الدولة وضعت آلية للدعم المالي منذ سنة 1996، هذه الآلية تمثلت في إنشاء صندوق ترقية ودعم الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، الذي يقدم اليوم إعانات مالية مباشرة للمصدرين، ويمكن أن أعطيك رقما، في 2012 من خلال هذا الصندوق، تم صرف حوالي 600 مليون دينار، 60 مليار سنتيم، لفائدة المصدرين الجزائريين كإعانات من السلطات العمومية لمرافقة عمليات التصدير، وبناء على اقتراحات الجمعيات المهنية، أدخلت وزارة التجارة خلال سنة 2009 تعديلات على هذا الصندوق، من خلال توسيع مجال اختصاصه، ليشمل أيضا التكفل بجزء من المصاريف المتحملة من طرف المتعاملين الاقتصاديين، بمناسبة عمليات التصدير التي يقومون بها، حيث أصبحت اختصاصات هذا الصندوق تشمل التكفل بنشاطات إضافية، أذكر منها: مصاريف دراسة الأسواق الخارجية وهذا أمر مهم جدا، مصاريف أيضا التكفل ولو جزئيا بمصاريف المشاركة في المعارض الدولية بالخارج، مصاريف النقل الدولي، الجزئي للبضائع، المصاريف المتعلقة بتحسين نوعية المنتجات الموجهة للتصدير وتكييفها مع المعايير العالمية، إعداد تشخيص لعملية التصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية على مستوى المؤسسات، طبع وتوزيع الدعائم الترقية، الإشهارية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير واستعمال الوسائل العصرية للإعلام والاتصال، وأخيرا، وضع حيز التنفيذ برامج التكوين المتخصصة في مهن التصدير.

وعلى صعيد آخر، فإن اتفاقيات التبادل التجاري التي انضمت إليها الجزائر مع مختلف الشركاء الإقليميين، لاسيما الاتحاد الأوروبي وأيضا المنطقة العربية والمنطقة الإفريقية المرتقب إنشاؤها، ستفتح عدة مجالات للتبادل التجاري، وتوفر فرصا أكبر للمتعاملين الاقتصاديين، من أجل تصدير منتجاتهم نحو أسواق هذه البلدان.

على ضوء ما سبق، يمكننا القول إن الحكومة وعلى غرار ما هو معمول به في الدول الأخرى، قد اجتهدت في توفير حزمة من الوسائل وقد التزمت إلى حد بعيد في مجال دعم

الفرصة لتقديم هذه المعلومات، شكر لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكر للسيد الوزير؛ أسأل السيد جمال قيقان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد جمال قيقان: شكر المعالي الوزير على إجابتها المفصلة حول هذا السؤال الذي يمس قطاعا هاما يعتبر بمثابة شريان الحياة، ألا وهو قطاع التجارة بالنسبة لبلادنا، لكن عندي تعقيب بسيط فقط معالي الوزير، وهو أنه إن قمنا بتقديم تسهيلات وتشجيعات لهاته المؤسسات المصدرة، فيمكننا القول إننا ضربنا عصافيرين بحجر واحد.

الأول، أنه قد كسبنا موردا إضافيا يضاف إلى عائدات البترول، وبالتالي نساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، الشيء الثاني هو أن هذه المؤسسات إذا قمنا قدمنا لها تسهيلات وتشجيعات، فإنها توسع نشاطها - كما ذكر معالي الوزير سابقا - وبالتالي تخلق عددا هائلا من مناصب الشغل، فنقضي على شبح البطالة الذي يعتبر عائقا على كامل الدولة.

أخيرا، سيدي رئيس الجلسة المحترم، أغتنم فرصة تواجد معالي الوزير معنا، وزير التجارة، لأقدم ملاحظة بسيطة جدا وهي: هذه السلع المقلدة التي تأتينا من الخارج، خاصة من الدول الآسيوية وبالضبط الصين، حيث أصبحت مكدسة في الأسواق الجزائرية بكثرة وبشتى أنواعها والصحية هنا هو المستهلك البسيط، وكمثال نوعية الملابس، الرديئة التي نشتريها لأطفالنا، نغسلها مرة واحدة ثم نرميها.

الشيء الثاني، الأجهزة الكهرومنزلية، وخاصة التي تعمل بالغاز وتسببت في قتل عدد كبير من أسرنا، بفعل تسرب الغاز، وهنا نشكر الإذاعة الوطنية التي تقوم بالتحسيس، وخاصة في الأسبوع الماضي، من خلال يوم تحت شعار «من أجل شتاء دافئ» هذه الأجهزة مقلدة، ناهيك عن قطع غيار السيارات، والسيارات بالضبط، التي أصبح أبناؤنا وفلذات أكبادنا يستعملونها كلعبة وتزهق أرواحا كثيرة.

معالي الوزير،

رجاء، يجب أن نضعف من استيراد هذه السلع ونساهم في استيراد السلع الأصلية لنحمي بها اقتصادنا ومواطنينا والمثل الشعبي في بلادنا يقول: «ألي عجبو رخصو يخلي

للمصدرين الذين قالوا بأنهم إذا صدروا لبلدان بعيدة، ربما أجهزتها المالية والمصرفية غير متطورة، فإن استرجاع عائدات الصادرات يطول؛ وبالتالي فإن بنك الجزائر يسلط علينا عقوبات وغرامات قاسية في بعض الأحيان، رغم أن الخطأ ليس من المؤسسة الجزائرية وإنما من زبونها أو النظام المصرفي للبلد الذي نتعامل معه؛ وبالتالي رفعنا هذه الفترة من 120 يوما إلى 180 يوما.

2. أيضا كإجراء عملي تحفيزي للمؤسسات المصدرة، رفعنا مستوى استرجاع ناتج التصدير من العملة الصعبة من 10% إلى 20% يستعملها المصدر بكل حرية، كانت من قبل 10% فقط من عائدات العملة الصعبة من صفقة التصدير توضع تحت تصرف المستورد فيتصرف فيها، كما يحلوه، بكل حرية، اليوم فهذه النسبة ارتفعت إلى 20%، هذا أيضا كإجراء تحفيزي بطلب أيضا من المؤسسات المصدرة.

3. الإجراء الثالث هو تعميم الرواق الأخضر على مستوى الجمارك لفائدة المصدرين خارج المحروقات دون تمييز، المهم أنه يصدر منتوجا، فكل الإجراءات التنظيمية التي تنطبق على الرواق الأخضر لدى الجمارك تطبق على المصدرين الجزائريين.

وأخيرا، تخفيف إجراءات تعويض الرسم على القيمة المضافة لصالح المصدرين، من خلال نص تنظيمي، هذا الأمر أيضا كان مطروحا بحددة من طرف هؤلاء حتى تحسن مالية المؤسسة ومن أجل ذلك قامت إدارة الضرائب بجهد لتمكين هذه المؤسسات المصدرة من استرجاع التعويض الخاص بالرسم على القيمة المضافة (TVA).

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن هذه المجهودات المبذولة تبين - بما لا يدع مجالا للشك - عزم الحكومة وتصميمها على دعم وتعزيز الصادرات خارج المحروقات، رغم صعوبة المهمة، بالنظر إلى المنافسة الشرسة التي تشهدها الأسواق العالمية في شتى المنتجات، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي المتزايد، غير أن ذلك طبعا لن يثني عن المضي قدما لبلوغ هدفنا المتمثل في تنويع اقتصادنا وتحريره من التبعية للمحروقات.

هذه بعض عناصر الإجابة التي وددت أن أقدمها للسيد العضو، شاكر له مرة أخرى اهتمامه بهذا الموضوع الحيوي والحساس، الذي يعيننا جميعا، وشاكر له أيضا إعطاءه

موضوع هام أيضا وحساس ولا يقل أهمية عن الموضوع الأول، لكن - السيد رئيس الجلسة - هذا يحتاج في الحقيقة إلى وقت إضافي، وحتى لا نخل بنظام سير الجلسة، أنا مستعد للإجابة عليه إما كتابيا أو في إطار سؤال شفوي، ولكن أؤكد بأن هناك وعيا في هذا المجال للسلطات العمومية، هناك جهد يبذل وقد أتاحت لي الفرصة في منابر إعلامية أخرى، حيث تكلمت بالتفصيل عن هذا الجهد الذي يبقى غير كاف وأنا مقتنع بذلك ولكن الجهد يتعزز ويتقوى في السنوات القادمة - إن شاء الله - خاصة مع دخول حيز التنفيذ المخبر الوطني للتجارب الذي تكلمت عنه، سنحسن أداءنا في مراقبة مطابقة المنتوجات التي تدخل من الخارج، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد معالي الوزير؛ ونرحب بالسيد وزير الصحة الذي التحق بنا توا، ونمر إلى هذا القطاع الحساس، قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد نور الدين ديب، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد نور الدين ديب: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس الجلسة، السادة الوزراء ومساعدوهم، زميلاتي، زملائي الأعضاء، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ 8 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني - سيدي معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات - أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة، بهذا السؤال الشفوي وهذا نصه:

لقد قامت الدولة ببناء مستشفى خاص بمرضى السرطان بولاية عنابة والذي أطلق عليه مركز مكافحة

نصو» دائما المواطن البسيط الذي لا يعرف، يتجه دائما نحو السعر البسيط.

شكرا مرة ثانية، معالي الوزير، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ ونعتبره سؤالاً جديداً، هل نعطيك السيد الوزير الفرصة لكي تجيب لاحقا شفويا أو كتابيا، أم نمحك الكلمة مجدداً للرد على السيد جمال قيقان؟ إذن تفضل وشكرا.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ طبعاً أنا متفق مع السيد العضو بخصوص تعقيبته على الرد حول السؤال المتعلق بالصادرات خارج المحروقات.

المشكل يكمن في دعم الاستثمارات بكل أنواعها، لأن الصادرات خارج المحروقات هي كميات إضافية، لا يمكن أن تستوعبها السوق الداخلية أو أن السوق الداخلية ليست بحاجة إليها، وبالتالي صادراتنا خارج المحروقات مرتبطة بالجهد الذي نقوم به في مجال الاستثمار، هذا أمر مهم جداً فالأمران مرتبطان.

وكما قلت، الاستثمارات المنتجة لها أكثر من فائدة، لأنها تعويض عن الواردات وهي أيضا في حالة وجود كمية إضافية للتصدير، تساهم في تنويع الواردات، لأن التحدي على المدى البعيد هو أننا نشغل ألتنا الاقتصادية وأيضا حاجياتنا الاجتماعية بموارد تتحرر تدريجيا عن المحروقات، لأن اليوم والحمد لله المحروقات عندنا توفر لنا ما بين 60 إلى 70 مليار دولار سنويا، حسب السنة، هذه الأموال نستورد بها كل حاجياتنا، حاجياتنا المتعلقة بالاقتصاد، كتوفير كل التجهيزات والمواد الأولية وغيرها ولكن ماذا عن الحاجيات الغذائية وحاجيات الأدوية وغيرها من الحاجيات الأخرى؟ إذا لم نبن موارد على المدى المتوسط والبعيد، خاصة أننا نشترى من الخارج بالعملة الصعبة، فسيكون الأمر خطيرا؛ وبالتالي من الضروري أو نحن مجبرون على بناء هذه القدرات تدريجيا والتي تمر حتما عبر بوابة دعم الاستثمار. كذلك دعم آلة الإنتاج التي توفر هذه البضاعة القابلة للتبادل، وبالتالي فهي قابلة لجلب عملة صعبة تمكننا من إدارة عجلة التنمية بصفة عامة في بلادنا.

الموضوع الثاني الذي هو في الحقيقة سؤال جديد، هو

السؤال الذي تقدم به الأخ السيد نور الدين، هو سؤال وجيه وقد سبق وأن تكلمت عن هذا الموضوع في المجلس الشعبي الوطني وكذلك في عدة منابر مع الأخوات والإخوة من الصحافة.

تكلمت عن المؤسسات الاستشفائية (CAC) الخاصة بهذا المرض (السرطان) وأعطيت توضيحات كافية في هذا الشأن؛ ويسعدني كثيرا أن أقف أمامكم هذه الصبيحة، لأقدم توضيحات حول (CAC) الموجود بعنابة، ومن خلاله ربما تكون عندي فرصة أيضا لتكلم عن بقية (CAC) على مستوى الوطن، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي توليها كل السلطات على مختلف المستويات، من أجل التكفل بمرضانا المصابين بهذا المرض بالذات.

كما تعلمون، سجل مشروع مركز مكافحة مرض السرطان (CAC) بعنابة وقد عرف تقدما كبيرا في الإنجاز ولكنه توقف لعدة سنوات.

ما يشاع عند العامة وربما حتى عندكم أنتم كذلك، هو أن هذا المركز فيه شوائب كثيرة وفيه عيوب كثيرة فيما يخص إنجازه.

الخبرة التي قمنا بها والتي تمت من قبل أن نكون نحن على رأس هذه الوزارة، أثبتت بأنه لا عيب في البناء، الإشكال الذي كان قائما هو إشكال محلي ولا بد أن نقوله وهو إشكال ما بين مكتب الدراسات والشركة الأجنبية المكلفة بإنجاز هذا المشروع.

المهم أنه اليوم تم التوصل إلى حل كل هذه المشاكل، والأعمال انطلقت من جديد، آخرها في الأسبوع الماضي تم ربط قنوات الصرف والشركة الأجنبية أعطيت لها تعليمات صارمة بأن تنتهي مما تبقى من الأعمال في نهاية شهر مارس بحول الله.

نحن نعرف حتى إذا تأخروا، حتى ولو كان هناك انزلاق بـ 15 يوما أو شهرا فنحن دائما - مقارنة بالعجز والتأخر الذي عرفه المواطن - سيعوض ويستفيد في هذا الشأن.

النقطة الثانية مهمة جدا وهي أن الحكومة وافقت وأعطت الموافقة وتم الاتفاق مع الممولين الإثنين وهما شركة «إلكتا» من السويد وكذلك «فاريون» الأمريكية، وهما الممولان الوحيدان عبر العالم وقد تم الاتفاق معهما.

اليوم مساء على الساعة السادسة سيكون هناك اجتماع في الوزارة، مع كل المدراء وجميع المختصين في العلاج

السرطان (CAC) وقد استبشر المصابون بهذا المرض الخبيث، على أمل أن نخفف عنهم معاناتهم من هذا المرض، ولقد تم استلام هذا المركز في نهاية سنة 2010 مع العلم أن الانطلاقة كانت سنة 2006 لكنه كان مثقلا بكثير من التحفظات وبعد مرور عدة سنوات بقيت حالة هذا المركز تراوح مكانها ولم يتم إدخاله حيز الخدمة وبقي تكفل المرضى المصابين بهذا المرض مؤجلا إلى وقت غير محدد، حيث إن المصلحة المخصصة في مستشفى دويان للمصابين بهذا المرض تسجل اكتظاظا كبيرا وعدم مقدرتها التكفل بعدد من الحالات التي يتميز بها هذا المرض وكذلك هناك عدد كبير من المرضى ينتقلون إلى ولاية قسنطينة الذي كان معطلا إلى مدينة البليدة ومدينة الجزائر العاصمة ومدينة ورقلة لإتمام العلاج خاصة العلاج بالأشعة.

سؤالي معالي الوزير المحترم،

متى ستقوم وزارة الصحة بالاستلام النهائي لهذا المركز؟ ومتى ستشرع في تجهيزه وإدخاله حيز الخدمة الفعلية واستقبال المرضى والتكفل بهم، خاصة وأن هذا المركز سوف يتكفل بمرضى عدد من الولايات الشرقية القريبة من ولاية عنابة؟
أتمنى - معالي الوزير - أن يكون ردكم معززا برزنامة مضبوطة.

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق الاحترام والتقدير ولكم منا، سيادة الوزير، كامل الامتنان والشكر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين ديب؛ والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات الفضليات،

السادة الأعضاء الأفاضل،

زملائي في الحكومة،

السادة الحضور، جميعكم،

أيها الأصدقاء في الصحافة،

السلام عليكم.

اشتراطنا التكوين، وتمديد مدة الضمان وكذلك قطع الغيار، لا بد أن تكون هنا، على أساس أنه تكون تغطية للمغرب العربي وكذلك إفريقيا والشرق الأوسط.

أنا أظن أن هذا إنجاز كبير تحقق في هذا المجال، ونحن نسعى من أجل خدمة المريض، سواء مرضى السرطان أو غيرهم.

تبقى هناك نقطة مهمة كثيرة، أريد أن أنبه إليها وهي أن المرض الأول القاتل في الجزائر ليس بالسرطان وإنما هي أمراض القلب وغيرها، هذا حسب الإحصائيات المتوفرة عندنا، وضمن استراتيجيتنا في تسيير هذا القطاع، أخذنا بعين الاعتبار مرض السرطان - وإن شاء الله - يكون فيه اعتناء كبير بالصحة والمريض.

شكرا على حسن الإصغاء، شكرا للسيد رئيس الجلسة وبارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد نور الدين ديب هل يريد أخذ الكلمة أو التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد نور الدين ديب: شكرا سيدي رئيس الجلسة، والشكر موصول كذلك إلى السيد معالي الوزير الذي أشكره جزيل الشكر على السرعة في الرد على هذا السؤال، ونستطيع أن نقول هي حالات قليلة، لأننا تعودنا أننا عندما نضع السؤال ننتظر مدة طويلة للحصول على الجواب أو قدوم الوزير للإجابة على أسئلتنا، وأتمنى أن أسئلة زملائي الأعضاء في المستقبل تنال نفس الاهتمام الذي ناله هذا السؤال من طرف معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

لقد وردت في إجاباتكم، معالي الوزير، معلومات قيمة ووعود مهمة، انتظرها المصابون بهذا المرض الخبيث انتظارا مليئا بالألام والقلق وخاصة الإحباط، حيث إن هذا المرض الخبيث، عافانا الله وإياكم منه، أصبح في تزايد مستمر في الجزائر، والإحصائيات بينت أنه في سنوات التسعينات كان هناك 80 مصابا من بين 100 ألف ساكن في الجزائر، وحاليا الإحصائيات تبين أن هناك 120 مصابا من بين 100 ألف ساكن في الجزائر، توقعات الخبراء والأخصائيين في هذا المجال تقول إن في نهاية العشرية الثانية للألفية الثانية من الآن إلى غاية 2020، سيكون عدد المصابين 300 مصاب

بالأشعة على المستوى الوطني لكي نتفق على منهجية عمل جديدة فيما يخص التكفل بهؤلاء المرضى، فيما يخص عناية بالنسبة لأجهزة المسرع (Accélérateur) أخذتها على عاتقها شركة «إلكتا» وعقدنا اجتماعا معها ومن المفروض أنها ستشروع في ذلك وفي أسرع وقت ممكن، حيث ستقوم بتركيب هذا الجهاز (Accélérateur) والأمر جاهزة، يعني لم يبق الكثير، ويمكن أننا نقدم تاريخا وذلك إما نهاية أفريل أو نهاية ماي، لكن في جميع الحالات، ونظرا للتعقيدات التي يعرفها التركيب والتجربة العملية لهاته الأجهزة، تعرفوا أنها تأخذ على أقل تقدير شهرا أو شهرا ونصف الشهر، ثم يبدأ يعمل بالتدريج، ويمكن أن يكون هذا في نهاية السداسي الأول بحول الله وسيكون جاهزا للتشغيل.

هناك نقطة أخرى تكلمت عنها قبل اليوم، ومعنا اليوم الكثير من الأطباء والأساتذة حتى تكون على علم، بأن مرض السرطان لا يتمثل فقط في العلاج بالأشعة، نحن نفكر الآن في عملية التشخيص، لا بد أن نبدأ فيها، في الجزائر مثلا الاهتمام بمرضى السرطان فيما يخص السيدات نحن متقدمون في التشخيص من حيث السن، فبالنسبة لأوروبا ونأخذ مثلا فرنسا يبدأ التشخيص بالماموغرافيا بالنسبة للمرأة في سن 52 سنة، أما التشخيص عندنا ففي سن 40 سنة، وهذا يسمى التشخيص المبكر، وهناك العلاج العادي ويمكن أن يشفي المرضى، هناك العمليات الجراحية التي تكون على مستوى مختلف المؤسسات الاستشفائية، أينما كان الجراح تجري العملية وهناك أدوية، وآخر شيء هو العلاج عن طريق الأشعة، العلاج عن طريق الأشعة، لا بد من توفر 39 مسرعا أو (Accélérateur) وهذا لا يكون إلا في حدود 2016، 2017، في 2016 إذا واصلنا بوتيرة الإنجاز هذه نستطيع أننا نربح بعض الوقت، أو التخلف الذي عرفته بعض المؤسسات الاستشفائية، وعلى ذكر هذا مثلا في هذه السنة وزارة الصحة برمجت تسليم (CAC) لتيزي وزو، (CAC) لتلمسان، (CAC) لعنابة (CAC) لسطيف، (CAC) لباتنة، و(CAC) لسيدي بلعباس أيضا، هناك 6.

الاتفاق الذي تم مع هذين الممولين «فاريون» «إلكتا» تم بشروط إضافية تتمثل في إنشاء شركات جزائرية، يعني بحقوق جزائرية، وهي موجودة وتم الإمضاء معها لكي تكون في الخدمة الأسبوع القادم - إن شاء الله - حيث

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين ديب على هذه المعلومات القيمة وهذه الأرقام والإحصائيات التي قدمتها لنا اليوم، وتمنى - إن شاء الله - أن يأخذ السيد معالي الوزير تساؤلاتك وهاته الاقتراحات بعين الاعتبار، هو مدعو لأجل ذلك؛ إذن الكلمة للسيد معالي الوزير مجددا للجواب على الأخ نور الدين.

السيد الوزير: نعم، شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ مرة أخرى أحيي السيد نور الدين.

بالنسبة لمخطط مرض السرطان في الجزائر فهو جاهز، وقدم إلى فخامة الرئيس والوزير الأول والنسخة عندنا، وهناك توجيهات أعطيت لنا.

اللجان المكلفة بتطبيق هذا المخطط تم إنشاؤها، وسنعلن عنها في الأسبوع القادم إن شاء الله.

فيما يخص (CAC) عناية أطمئنك، إذ سنفتحه في السداسي الأول، هذا وعد مني، وسيفتح إن شاء الله وبارك الله فيك.

النقطة الثانية التي أردت أن أكلمك فيها، أردت فقط أن أقول لك إن الجزائر من الدول النادرة ومن الدول القلائل التي أقدمت على هذا البرنامج، وأنت تعرف أن هذا بأمر من فخامة رئيس الجمهورية الذي كلف الأستاذ البروفيسور زيتوني والوزير الأسبق في قطاع الصحة، والذي نحييه ونهنئه على أنه أقدم على هذا العمل، رفقة عدد كبير من زملائه والمختصين وحتى بعض الجمعيات وبعض الآراء التي أخذت على الهامش حينما كان يحضر.

البرنامج ممتاز، قلت نحن من الدول القلائل التي سطرت هذا البرنامج، هناك نقطة أخرى مهمة كثيرا، نحن بصدد تحضير يومي 18 و19 جانفي القادم - إن شاء الله - ملتقى دولي حول سياسة الصحة في الجزائر، حيث سيكون عندما مختصون كبار الذين سيقدّمون لنا مخطط فرنسا للسرطان، المعلومات التي بحوزتي تقول إنه ابتداء من شهر مارس القادم، سيكون هناك مخطط ثاني (2013-2018) بمعنى أننا نحن كذلك نملك مخططا.

هناك كذلك، الأستاذ الذي أقدم على تحضير مخطط السرطان لبريطانيا والذي استدعيناه وقبل الدعوة وسيكون حاضرا معنا وكان قد استقبل من طرفنا في الأيام الماضية. تجربة الجزائر في محاربة مرض السرطان هي تجربة رائدة،

من بين 100 ألف ساكن. فالمعلومات الواردة من الدول المجاورة تبين أنها طبقت سياسات فيما يخص مرض السرطان، وحقيقة - كما قلت معالي الوزير - فإن مرض السرطان لا يتوقف فقط بالمعالجة عن طريق الأشعة لأنها آخر مرحلة من مراحل العلاج، مثلا فرنسا طبقت ما يعرف بالمخطط الوطني لمكافحة مرض السرطان والتكفل بمرضى السرطان، وحسب المعلومات المتوفرة لدينا، هنا في الجزائر، الخبراء والأخصائيون انتهوا من إعداد هذا المخطط وهو - على ما أظن - أمام الحكومة وأمام الوزارة، وهذا المخطط لا يتطلب فقط مراكز للمعالجة بالأشعة، بل يبدأ من الفحوصات والتشخيصات والتحليل، ثم بعد ذلك تتم المعالجة، كذلك أثبتت الدراسات أن الكشف المبكر على عدد كبير من أمراض السرطان أعطت نتائج إيجابية ومكنت من إسعاف هؤلاء المرضى المصابين بمرض السرطان.

إذن، أنا في رأيي - ربما يكون أملي نوعا ما واسعا - أن يكون التكفل الحقيقي بالمرضى لأنه يسجل كثاني مرض يسبب الوفيات في الجزائر بعد الأمراض القلبية؛ علما أن الإحصائيات تبين أن الجزائر عندها سنويا 40 ألف مصاب جديد، من بين 40 ألف مصاب جديد، هناك 08 آلاف يستفيدون من التكفل الحقيقي، وتسجل كذلك 20 ألف وفاة بسبب هذا المرض.

إذن، حجم الكارثة نستطيع أن نصفه «بالوباء» رغم أنه ليس وباء ولكن كارثته كبيرة، والتكفل بهذا المرض يتطلب مجهودات لا تخص وزارة الصحة فقط، بل مجهودات كل القائمين أو الذين لهم علاقة بقطاع الصحة.

معالي الوزير،

عدة دول سجلت نتائج جد إيجابية في تطبيق هذا المخطط، أتمنى من الوزارة أن يكون شغلها الشاغل هو العمل على تفعيل هذا المخطط، وتجنب الجزائر مشكلا كبيرا في الصحة العمومية.

إنشغالي هذا مبني على أساس أن من سبقك من زملائك في هذا القطاع، قدموا وعودا كبيرة في هذا المجال، وخاصة في المجال الضيق وهو (CAC) عناية، لكن هذه العود منها ما تحقق، وهو قليل، ويبقى على عاتقكم - معالي الوزير - العمل الكثير، وأتمنى أن يوفقكم الله في التصدي لهذا المرض وشكرا.

كذلك، يعني فيه نقاط لكي نخفف عن المريض، ولا داعي أن يأتي ليتلقى العلاج الكيميائي من هذه الولايات إلى الجزائر أو إلى (CAC) بودنا أن يتم العلاج على المستوى المحلي، يبقى فقط العلاج عن طريق الأشعة وسنقوم بما في وسعنا إن شاء الله، وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد معالي الوزير على هذا الجواب الشافي والكافي؛ ونتمنى له كل التوفيق، والآن إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والكلمة للسيد عبد القادر شنيني، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة،
السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي إلى معالي وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
السيدة الوزيرة،

العالم يعيش الجيل الرابع من الهاتف النقال، والجزائر أجلا أم عاجلا ستواكب هذا التطور التكنولوجي الذي يجر حتما إلى انتشار الهوائيات (Antennes Relais) التي تبعث ذبذبات إلكترو-مغناطيسية مضرّة بصحة الإنسان، خاصة لما يتعلق الأمر بالأطفال والأعمدة المشعة المجاورة للمدارس، سؤال هو:

هل هاته الأعمدة (Antennes Relais) تخضع -السيدة الوزيرة- إلى دراسة أولية قبل تركيبها ونصبها بالقرب من المدارس؟ وما هو عددها عبر الوطن؟

الكل يعلم أن الحد الأقصى المقبول للذبذبات هو يتراوح ما بين 0.2 و0.7 فولت / متر (Volt/mètre) في المناطق الحضرية ويفوق 2.7 فولت / متر في المناطق الريفية، فما هو مستوى الذبذبات المرسل في بلادنا؟
لكم مني، سيادة الوزيرة، كامل الامتنان والشكر والسلام عليكم.

يمكن أن تكون هناك بعض التذبذبات في أخذ المريض بعين الاعتبار يعني في مرحلة معينة، شأنها شأن الندرية التي كان يعرفها قطاع الصحة في الأدوية، وأعتقد أن اليوم لم يعد هناك مشكل مطروح بالنسبة لندرية الأدوية، يعني أصبحت الندرية هذه، هي الندرية، يعني لما نعرف أن في مستشفى أو في مؤسسة استشفائية هناك دواء غير موجود فمعنى ذلك: ندرية، ومعناه أن القائمين على المستوى المحلي هم الذين لم يقوموا بالعمل وليس الصيدلية المركزية، لأن الدواء الآن متوفر وهناك مخزون عند الحاجة ونعيد التموين في كل مرة استدعت الضرورة ذلك هذا مهم جدا.

يمكن أن كلامي فيه كثير من التفاؤل، ولكن هناك مبررات لهذا التفاؤل، هناك إمكانيات كبيرة رصدتها الدولة لمدة عام، يعني انتقل الغلاف المالي من 11 مليار دج إلى 35 مليار دج، في الجزائر، المصاب بمرض السرطان يعالج بأخر جزئية موجودة عبر العالم، وهذا تنفيذا لما يقدمه الأساتذة والمختصون في هذا الباب، يبقى الآن العدد، سبق أن قلت بأنه كانت هناك بعض التذبذبات، مثلا العطب الذي وقع في قسنطينة، في وهران وهنا في الجزائر، لكن أظن بأن هناك تحسنا كبيرا، أما المواعيد التي كانت من سنة إلى سنتين ويقال للمريض موعدك بعد عام، ثم لما يحين الموعد يفاجئونه بموعد آخر !!

أعتقد أنه قد قضي على هذه الفوارق، ولا بد أن نعمل لكي نحسن، وأنا أظن أنه مع نهاية هذا السداسي لسنة 2014 ستفتتح (CAC) باتنة وسطيف، فهم الآن بصدد تركيب الجهاز، لأنه وصل مؤخرا؛ وقد عززنا قسنطينة وعنابة، إضافة إلى ما هو موجود من الأجهزة الثلاثة المسرّعة في مسرغين بوهران والجهازين الجديدين الموجودين في المركز الاستشفائي الجامعي لوهران، أظن أن التغطية ستكون لا بأس بها والمواعيد ستكون معقولة جدا، ونحن نتفاءل مرة أخرى، يمكن خلال 15 يوما على أبعد تقدير -إن شاء الله- ابتداء من هذه المرحلة سيتم التكفل بالعلاج عن طريق الأشعة.

أود أن أضيف كلمة، ما دام عندي فرصة في هذا المنبر، وبحضور الكثير من الإخوان في الصحافة والأعضاء، نحن نفتح المزيد من مصالح العلاج الكيميائي، وهو اختصاص له علاقة بعلاج السرطان، نحن نفتح في كل مرة جناحا نرى بأنه مناسب ولائق في المستشفيات الموجودة أو المختصة، فمنذ 10 أيام فتحنا مصلحة في غرداية ويمكن في الجلفة

للدبذبات، فإن المواقع اللاسلكية الكهربائية المصريح بها من طرف متعاملي الهاتف النقال عبر كامل الوطن، يبلغ عددها 16500 موقع لا سلكي.

فيما يتعلق بمستوى الذبذبات الصادرة عن هذه المحطات: فلا توجد لحد الآن إجراءات تنظيمية تحدد المستويات المسموح بها للإشعاعات الكهرومغناطيسية الصادرة عن محطات الهاتف النقال، غير أنه في أغلب الأحيان يتم الاعتماد - عبر العالم - على المستويات المرجعية للمجال الكهرومغناطيسي التي أوصت بها الهيئة الدولية للحماية من الإشعاع غير المؤين، التابعة لمنظمة الصحة العالمية (OMS) في تقريرها الصادر في شهر فيفري 1998 تحت عنوان الإرشادات الدولية للحد من التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية للذبذبات اللاسلكية حتى 300 جيقاهرتز.

في الحقيقة، هي مجرد إرشادات ليس لها طابع إجباري، كما أنها لا تعتبر مقاييس دولية يفرض تطبيقها على البلدان. وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية للذبذبات بصدد الحصول على معدات مركبات مجهزة بوسائل لإجراء قياسات دقيقة، وسيتم خلال الفصل الثاني من 2014 الانطلاق في عملية قياس المحطات القاعدية للهاتف النقال المركبة عبر الوطن، قصد التأكد من مستويات الذبذبات الكهرومغناطيسية الصادرة عنها. وباعتبار أن المسألة تتعلق بالوقاية الصحية للمواطنين، فإننا سنعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات على إعداد النصوص التنظيمية اللازمة في هذا المجال، وشكرا والسلام عليكم، واسمحوا لي فأنا لا أتحمك جيدا في اللغة العربية.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة معالي الوزيرة؛ أجوبتك مفهومة، الإخوة الأعضاء بإمكانهم فهم ما تقولينه. أسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد أخذ الكلمة لتعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟

السيد عبد القادر شنيني: شكرا للسيدة الوزيرة على هذا الرد القيم، وفي الحقيقة كان وافيا وأشكرها والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة للسيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لتقديم الجواب على السؤال، فلتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الأصدقاء الوزراء، السيدات والسادة من أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله. أود في البداية أن أشكر السيد عبد القادر شنيني، على سؤاله حول موضوع هام، يتعلق بـ:

أولا: طريقة تركيب محطات الهاتف النقال، خاصة قرب المدارس وكذلك عددها على مستوى الوطن، ثانيا: مستوى الذبذبات الصادرة عن هذه المحطات بالنسبة لتركيب محطات الهاتف النقال: أذكر أن عملية إنجاز واستعمال المواقع اللاسلكية الكهربائية أو ما يسمى «النقط العليا»، خاضع لمجموعة من النصوص التنظيمية، لاسيما القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 18 أفريل 2006، الذي ينص على وجوب احترام المقاييس المتعلقة بالعمران وتهيئة الإقليم والأمن والشروط العامة للاستعمال وإنجاز النقط العليا عند تركيب المحطات اللاسلكية الكهربائية، ويتم تسيير هذه المحطات من طرف الوكالة الوطنية للذبذبات واللجنة الوطنية للنقط العليا، المكونة من ممثلين من عدة قطاعات والمكلفة بإبداء الرأي فيما يخص طلبات الإنجاز واستعمال النقط العليا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم التنسيق مع المصالح المعنية على المستوى المحلي.

وفيما يخص إجراءات منح الترخيص لاستعمال وإنجاز المواقع اللاسلكية الكهربائية «النقط العليا»، فيتم إيداع الطلبات لدى الوكالة الوطنية للذبذبات التي تقوم بدراستها من الناحية القانونية والتقنية، قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية المذكورة وإلى الولاية المعنية، لإبداء الرأي قبل منح الترخيص.

وحسب الإحصاء الأخير الذي قامت به الوكالة الوطنية

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني، نعيد طرح السؤال على السيدة الوزيرة، هل تريد التعقيب أو أخذ الكلمة من جديد؟

السيدة الوزيرة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ وشكرا للسيد شنيني، أود أن أعطيكم معلومات إضافية، تحصلت الوكالة الوطنية للذبذبات في 2012 على 07 محطات ثابتة، نصبت منذ أفريل وجوان 2013 في عنابة، قسنطينة، ورقلة، حاسي مسعود، وهران، الجزائر وشار، وتحصلت على 04 محطات متنقلة هي في طريق الاستلام، لم تصل بعد وستكون هنا في فيفري 2014، وإن شاء الله سنستلم 07 محطات مراقبة ثابتة في فيفري 2014، عفوا هناك 11 محطة ثابتة، وستحصل على 20 محطة ثابتة ومحطتين متنقلتين للمراقبة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة معالي الوزيرة؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها. أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السيدات والسادة الوزراء الذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثلاثين صباحا

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 04 ربيع الأول 1435
الموافق 06 جانفي 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الشباب والرياضة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا، هذا نصه:

منذ حوالي سنتين تقريبا برزت إلى السطح ظاهرة لم تكن معروفة في بلادنا إلا في الوقت القصير، وتتمثل في حروب الشوارع التي أصبحت تميّز الأحياء الجديدة التي يرحل إليها السكان الوافدون من مناطق مختلفة، وقد تندلع هذه المواجهات أيضا بين المرحلين الجدد إلى هذه الأحياء وبين السكان الموجودين في البلديات التي أنشئت فيها هذه الأحياء الجديدة، وتكاد مثل هذه الأحداث التي شغلت ولا تزال تشغل الرأي العام الجزائري بكثرة لا تعد ولا تحصى بالنظر إلى كثرتها، حيث مست العديد من المناطق منها على سبيل المثال حي المالح، جسر قسنطينة، براقي، الكاليتوس، بني مسوس، درارية، تسالة

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع أسئلة شفوية، تقدم بها زملاء لنا في المجلس، إلى قطاعات وزارية مختلفة، وردود السيدة و السادة الوزراء المعنيين بها، ولكن قبل إحالة الكلمة إلى أول مسجل أو صاحب السؤال الأول، بودي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهني الجميع بالسنة الجديدة وأتمنى أن تكون سنة خير وأمن واستقرار لبلدنا.

في البداية، أحيل الكلمة إلى السيد محمد زوبيري لطرح سؤاله الشفوي على مسؤول قطاع الداخلية والجماعات المحلية.

السيد محمد زوبيري: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،
السيدة والسادة الوزراء ومساعدوهم،

للسيدات الفضليات والسادة الأفاضل والحضور وأسرّة الصحافة بأسرها عاما سعيدا مملوء بالصحة والعافية والخير والبركات للكل وتتمنى أن تكون الجزائر دائما واقفة وقوية وأن يدخل علينا هذا العام بخيراته وكل ما يترجاه أي جزائرية وجزائري.

السيد العضو المحترم، محمد زوييري طرح سؤالاً يتعلق بالأحياء السكنية الجديدة التي تقوم الدولة بترحيل عائلات كبيرة من مختلف البلديات أو الأحياء أو حتى مناطق مرفوقة بشبابها، مما يؤدي إلى اضطرابات وصدمات بين الشباب في هذه الأحياء.

فعلا، هي ظاهرة لم تكن تخلو من هذه الأحياء الكبيرة، وسببها أن الشباب الذي يأتي من بلديات أو من أماكن أو حتى من قرى مجاورة يجد نفسه في محيط جديد بالنسبة إليه، محيط لم يتعود عليه ولم يتأقلم معه، مما يؤدي بالشباب الآتي من مختلف الأماكن إلى بعض التوترات التي تؤدي إلى تطورات وتؤدي كذلك إلى بعض الشجار وبعض الاصطدامات فيما بينهم.

تعود الأسباب في رأينا إلى أن هؤلاء الشباب قد تعودوا على عادات معينة وتأقلموا معها، فإن ترحيلهم إلى هذه الأحياء الكبيرة وتواجدهم مع شباب آخر من مختلف الأحياء يتسبب في وقوع نوع من التصادم فيما بينهم، لأنهم لا يعرفون بعضهم البعض ولم يتكيفوا ولم يتأقلموا مع الأحياء الجديدة؛ ويعود السبب الكبير في ذلك أنهم لا يجدون في هذه الأحياء الكبيرة الجديدة مرافق خاصة بالشباب، لا مرافق رياضية ولا ملاعب رياضية ولا مرافق ثقافية أو ترفيهية.

سطرت الحكومة في منهجها السياسي أو العملي بالنسبة لهذه الأحياء الكبيرة وجوبية إقامة هذه المرافق - يعني أكثر من وجوب - في هذه الأحياء، خاصة فيما يتعلق بالمرافق التي تخص الشباب كالملاعب الرياضية والمرافق الثقافية والترفيهية إلى غير ذلك، ومهما كان - حسب الحصيلة التي بيدي - فإن هذا الشجار والاصطدام بين هؤلاء الشباب قد انخفض بنسبة كبيرة، ففي 2012 قد سجلت 83 حالة وقعت بين هؤلاء الشباب، وفي 2013 انخفضت إلى 53 حالة، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 39% بالنسبة لهذه الحالات.

المهم، ماهي الإجراءات وماهو العمل للحد من هذه

المرجة، السبالة، بئر توتة... إلخ.

معالي الوزير،

إن ظاهرة العنف هذه قد تفشت إلى درجة أنها طالت حتى المستشفيات، حيث مست الاعتداءات الجسدية واللفظية حتى الأطباء والمرضى، لاسيما بالنسبة للعاملين في أقسام الاستعجالات والإسعاف، وهذا ما نسجل يوميا تقريبا وذلك في العديد من الولايات، نذكر منها على سبيل المثال: الجزائر، البلدية، عنابة، قسنطينة، وهران، سطيف وبسكرة... إلخ.

معالي الوزير،

حتى لا تتطور الأمور إلى أكثر مما هي عليه اليوم وحتى لا تتفاقم ظاهرة العنف وتنتشر إلى درجة تكلف ضريبة باهظة من الأرواح في المستقبل، وطبقا للمواد 24، 34، 35 و36 من الدستور، ماهي الإجراءات الأمنية التي ترونها مناسبة والتي يمكن لمصالحكم اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة؟ ألا ترون أنه لا بد من تعزيز دور الشرطة الجوية؟ واشتراط مواصفات معينة في الشرطي وحتى عمال الأمن مثل: الطول، القوة البدنية والجسدية وذلك لتمكينهم من التدخل السريع والفعال لمواجهة حروب العصاة داخل الأحياء وأيضا التصدي للاعتداءات الواقعة داخل المستشفيات؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوييري؛ والكلمة الآن للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس الموقر،

أولا وقبل كل شيء، أقدم لكم ولأسرتكم الكريمة - وربما باسم زميلاتي وزملائي في الحكومة - أحر التعازي بمناسبة وفاة أخيكم - رحمه الله - ونتمنى لكم ولعائلتكم الكريمة الصبر والسلوان ونرجو المغفرة والرحمة لأخيكم المتوفى. في المقابل، وبمناسبة حلول السنة الجديدة نرجو

المريض، خاصة ليلا وفي المصالح الاستعجالية، بحيث كل أت مريض أو العائلة التي لديها مريض ترى بأن مريضها هو الأولى بالعناية وبالاهتمام من غيره، ولذلك يقع نوع من التوترات داخل هذه المصالح الاستعجالية، ثم وقعت فعلا بعض الاعتداءات على الأعوان وبعض الممرضين داخل المستشفيات، لاسيما داخل المصالح الاستعجالية، وقد بدأت هذه الظاهرة تزول أو هي في طريقها للزوال وذلك بتحسين الخدمة في هذه المصالح الاستعجالية وهي دائما في دور تحسين مستمر قدر ما تتحسن هذه المصالح، وأنتم تتابعون الآن بالنسبة لسياسة الوزير الجديد، وزير الصحة الذي بدأ يهتم بها ومن بين أولوياته السهر على هذه المصالح وهو يسهر عليها شخصيا وقام بعدة زيارات مباحثة لهذه المصالح، فهي تتحسن، وبقدر ما تتحسن بقدر ما تزول ظاهرة الاعتداء على الأعوان والممرضين بالمستشفيات، وسيصل السيد الوزير والحكومة إلى أن تجعل هذه المصالح الاستعجالية، كما يجب أن تكون عليه، أنذاك وحينها ستنتهي هذه الظاهرة من المستشفيات؛ أعتقد أنني قد تقدمت بالإجابة الكافية وشكرا جزيلًا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ بودي كذلك أن أشكره على الشعور الصادق الذي عبّر فيه عن تعاطفه وتضامنه مع العائلة، وشكري موصول إلى كل الذين وقفوا إلى جانبي في هذه المحنة العائلية.

الآن أحيل الكلمة مجددا إلى السيد محمد زوبيري، وأسأله هل يريد التعقيب على مضمون رد السيد الوزير؟

السيد محمد زوبيري: ليس لدي تعقيب على رد معالي السيد الوزير، إلا أنه لدي طلب يتمثل في تكثيف مقرات الشرطة الجوية، لأنني شاهدت بعض العائلات لم تخرج لمدة ثلاثة أيام من أحياء عين المالح، فقد حضرت وذهبت حتى إلى مقر الدرك الوطني، فذلك المجتمع يبحث عن الشرطة، وقد تعود على إجراء المفاوضات والتفاهم مع الشرطة، لذا نتمنى أن تكثف مقرات الشرطة الجوية لكي يكون هؤلاء المواطنون في أمان في بلدهم، وبالتالي هذا يخدم بالإيجاب جزائرتنا العظمى وبارك الله فيك وشكرا.

الظاهرة وإزالتها في هذه الأحياء؟ في نظرنا فإن الحل الوحيد هو يتفرع إلى عدة فروع:

أولا وقبل كل شيء، لا بد من وجود في هذه الأحياء الكبيرة مرافق للشباب، مرافق رياضية ومرافق ترفيهية، ثقافية وإلى غير ذلك.

ثانيا: لا بد أن تكون في هذه الأحياء الشعبية الكبيرة مقرات للأمن أو للشرطة أو ما يعرف بالشرطة الجوية.

إلى حد الآن ومنذ سنة 2012 قمنا بإنشاء 611 مركزا في هذه الأحياء، وانتقلت من 611 إلى 633 مركزا للشرطة في هذه الأحياء.

إذن، الحل الأول أو ما يجب العمل به هو إقامة منشآت أو هياكل تتكفل بالشباب من حيث الترفيه، الثقافة إلى غير ذلك، ولا بد من إقامة مراكز الشرطة الجوية من أجل وضع حد لهذه التعديات والشجارات وإقامة الأمن بالنسبة لهذه الأحياء، كما قلت 611 مركزا و633 في 2013، وربما سنضاعف عدد هذه المراكز الجوية، وكما زرنا في الولايات هذه الأحياء نقرر إنشاء أكثر من مركز للشرطة فيها أي مراكز الشرطة الجوية، ثم لا بد كذلك - وهذا الأمر يقع على السلطة المحلية - لا بد من الإصغاء إلى مشاكل الشباب - وهو مهم - واستقبالهم والتصنت والإصغاء لمشاكلهم ومرافقتهم، ومشاركتهم في تسيير وإدارة حيهم.

ثالثا، لا بد كذلك من تأطير هؤلاء الشباب سواء في الجمعيات أي المجتمع المدني وبالنسبة للسلطات المحلية وكذلك - وهذا هو المهم بالنسبة لي - لا بد للمجتمع كذلك أن يدخل في هذه المعركة لأن مشكلة الشباب هي مشكلة المجتمع ككل، وعلى المجتمع أن يقوم بدوره في تربية النشء وفي زرع قيم التسامح وقيم المودة والمحبة والابتعاد عن العنف وممارسته والرجوع إلى القيم النبيلة للمجتمع الجزائري.

إذن، هذا هو المهم وهذا ما يجب أن نقوم به من أجل التقليل من هذه الظاهرة ولزوالها يجب اتباع الخمس نقاط التي ذكرتها في اعتقادي.

فيما يتعلق بالشرط الثاني من سؤالكم والخاص بالاعتداءات في المستشفيات، لاسيما المصالح الاستعجالية، هذه الاعتداءات التي كانت تتم، زالت الآن أو هي في طريق الزوال وكانت تتم ليس من طرف المنحرفين أو الشباب المنحرف وإنما كانت تتم من طرف الأهالي الذين يرافقون

الوطن تقدر بـ: 2.400.000 دج فالفارق بينهما بسيط جدا، رغم المسافة البعيدة بين الشمال وأقصى الجنوب ومع ارتفاع سعر مواد البناء في هاته الولايات وندرة اليد العاملة المختصة.

معالي الوزير،

ألا تفكرون في رفع قيمة إنجاز السكنات الاجتماعية في ولايات أقصى الجنوب، حتى يتسنى للمؤسسات المنجزة إنجاز هذا الكم من السكنات في الأجل المحددة، وبالتالي نقضي على أزمة السكن في جنوبنا الكبير؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان، والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، لتقديم رده على السؤال المطروح قبل قليل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون.

ربما يتطلب منا الجواب الذهاب إلى أبعد من السؤال، بالأخص لما يتعلق الأمر بالجنوب، لأن مناطق الجنوب بصفة عامة وتبعاً لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية وكمحور أساسي لسياسة الحكومة الحالية توجد عناية خاصة بالجنوب، ولما أقول خاصة أعني سواء في ميدان المساعدات أو في ميدان العقار أو في ميادين شتى، نرجع إلى السؤال:

التأثير السلبي للأسعار على الإنجاز في أقصى الجنوب، الأرقام - وأستسمح السيد العضو الفاضل - لا تعكس هذا الوضع الذي تكلم عنه السيد العضو.

لدينا بصفة إجمالية وفي الولايات المعروفة كأدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، تمنراست، إليزي، تندوف، الوادي وغرداية، توجد مجموعة مبرمجة لسكنات اجتماعية وعددها 352.854، يعني مايقارب 353.000، منها ما لم ينطلق في الإنجاز إلى شهر أكتوبر 2013 مايقارب 135.000، يعني بنسبة تتراوح أو تصل إلى 30%، يعني 70% من البرامج قد انطلقت بتفاوت مابين الولايات، نأخذ مثلا ولاية أدرار فهي حاليا من أحسن الولايات

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوييري؛ أظن أن السيد وزير الدولة قد أجاب، ولكن تفضل الكلمة لك.

السيد وزير الدولة: كما قلت لك في سنة 2012 قمنا بإنشاء 611 مركزا داخل هذه الأحياء، وفي سنة 2013، 633 مركزا، وأنا أعتقد - إن شاء الله - أننا سنصل إلى، ربما، ثلاثة أضعاف هذا العدد ونحن في برنامج استعجالي بالنسبة لورقة عمل وزارة الداخلية، فقد أدخلنا محور توفير الأمن والاستقرار على عاتق الدولة طبقا للمادة 42 من الدستور، التي تلزم الدولة بتوفير الأمن للمواطنين كأشخاص وكممتلكات، وهو محور أساسي الآن في السياسة المنتهجة من طرف وزارة الداخلية على مستوى التراب الوطني، فقد بدأنا - إن شاء الله - بتطبيق خطة الأمن للمواطنين والمواطنات ليلا ونهارا وأينما تواجدوا لكن مرحليا، ومن المسائل التي تؤدي إلى استتباب الأمن والنظام العام هو خلق هذه المراكز الجوية، بحيث تصبح أمام أي مواطن وسيتم هذا - إن شاء الله - بمساعدة الجميع وبمساعدةكم أتم قبل كل شيء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الدولة؛ ومنتقل الآن إلى السؤال الموالي والمتعلق بقطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

معالي السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير السكن والعمران والمدينة وهذا هو نصه:

سيدي الوزير،

يعاني قطاع السكن خاصة نمط السكن الاجتماعي منه في ولايات الجنوب تأخرا ملحوظا بسبب قلة المؤسسات المنجزة، وأرجع المختصون هذا التأخر إلى تدني سعر تكلفة إنجاز السكن، حيث تقدر كلفة إنجاز المسكن الواحد في الجنوب بحوالي 2.600.000 دج بينما في بقية مناطق

نخلق في كل منطقة كالجنوب الشرقي مثلا ورقلة، والجنوب الغربي بشار، وفي الشرق عنابة أو قسنطينة، وفي الغرب وهران، سيدي بلعباس أو معسكر أو تلمسان، وفي الوسط البليدة وتيبازة، إذن 27 أو 24 شركة (INDJAB) أردنا أن نقسمها إلى 05 شركات عظمى وكل شركة تتكفل بمنطقة من مناطق أي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي... إلخ. هذه آفاق السداسي الأول لسنة 2014 إن شاء الله. أعتقد أنني قد ألمت بالموضوع وأجبت على السؤال، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة مجددا للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس. نشكر معالي الوزير على رده بخصوص هذا السؤال، لكن لدي تعقيب بسيط فقط. سيدي الوزير،

فعلا توجد بعض العوائق التي تعمل على التأخير، وخاصة في المناطق والدوائر البعيدة جدا وبالتحديد اليد العاملة، لأن اليد العاملة المختصة نادرة جدا وإن وجدت فإن تكلفتها تكون باهظة، ألتمس فقط منكم التشجيع والتسهيل للمؤسسات حتى يتسنى لها العمل أخيرا، سيدي الرئيس، إسمح لي ومن هذا المنبر الموقر أن أثنى القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة وبأمر من فخامة رئيس الجمهورية بمنح حصة إضافية من السكن بنمطية سواء الاجتماعي أو الريفي لولاية غرداية، قصد غرس روح المحبة والتآخي والتسامح بين جميع أطراف سكان هذه الولاية ومن أجل إطفاء نار الفتنة التي أراد المغرضون إعادة إحيائها من جديد.

لذا ألتمس - معالي الوزير - تقديم تشجيعات وتسهيلات للمؤسسات المنجزة حتى تقوم بدورها بإنجاز هذا الكم الهائل من السكنات ليس في ولاية غرداية فقط، وإنما في كافة ولايات جنوبنا الكبير، في آجال قصيرة وفي أوقات محددة، شكرا مرة ثانية لمعالي الوزير وشكرا لسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

فيما يخص الإنجاز، أما ولاية الأغواط فنجد أن نسبة الإنجاز بها أعلى من المعدل الوطني، وهذا ما لاحظناه في تنقلنا مع السيد الوزير الأول، إذن وبصفة عامة الإنجاز في الجنوب يواكب وتيرة الإنجاز في الشمال وربما في بعض الولايات يكون أحسن من الشمال.

أما السعر فإنه لا يؤثر لأنه ينبثق عن صفقات وعن مناقصات، فبصفة عامة نجد تقاربا في الأسعار، لماذا هذا التقارب في الأسعار؟ لأن مواد البناء والإسمنت بالأخص مدعم من طرف الدولة، ومعروف أنه منذ سنوات أي أكثر من 20 سنة الدولة تعوض نقل الإسمنت مثلما تعوض نقل المواد الغذائية، إذن عندما يشتري الإسمنت في إليزي يكون ذلك بنفس السعر الذي يشتري به في الجزائر أو في وهران، فإنه لا يؤثر على السعر، بالإضافة إلى ذلك أنه كلما كان السكن أرضيا تنقص تكلفته، فالسكن العلوي يكون أغلى، ومن تقاليد الجنوب فإن أغلب السكنات الاجتماعية المبينة بالجنوب سواء في أدرار أو في إليزي كلها سكنات أرضية، لا تتطلب كفاءات كبيرة بالنسبة للمقولة التي تتكفل بإنجازها، ولهذا نجد بعض التسهيلات بخصوص الإنجاز في الجنوب.

هناك عناية خاصة بالنسبة للجنوب، وتحت إشراف السيد عبد المالك سلال، فإن الحكومة الحالية قد أصدرت مرسوما لأول مرة به نمطية مفروضة على الجميع في إنجاز السكنات في الجنوب؛ سكنات أرضية ومساحات أداها 250 م²، تماشيا مع تقاليد بناء السكنات في الجنوب، وكذا نمط عيشهم ولقد وزعت أراضي تقريبا مجانا ومنحت لهم مساعدات مجانية لكي ندخل في نمطية السكن في أقصى الجنوب، وحاليا فإن ردود الأفعال - علما أن ولاية غرداية حظيت بحصة لا بأس بها - بالنسبة لسكان ولايات الجنوب على ما أعتقد أنهم راضون، لكن المشكل المطروح حقيقة - وأنت على حق - هي مسألة نقص وسائل الإنجاز بالجنوب، نحن نحاول - ربما - ونفكر في استحداث أو خلق إغراءات لجلب المقاولات في أقصى الجنوب لكننا نتنظر حتى نجسد هذه الإغراءات قانونيا وحتى يلتحق هؤلاء المقاولون إلى الجنوب نقوم حاليا ونحن بصدد الانتهاء من برنامج وكذا الإعلان عن نتائجه وهو إعادة هيكلة وسائل الإنجاز العمومية ومنها (INDJAB) وتوجد دراسة حاليا وستنتهي مدتها في غضون شهر أو شهرين، حتى

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد جمال قيقان، إن مشكل اليد العاملة هي مسألة لا يمكنني الخوض فيها لأنها يمكن أن تأخذ أبعاداً أخرى.

لقد تصدينا لهذه المشكلية والمتمثلة في اليد العاملة المختصة بعصرنة وسائل الإنجاز، يعني التقليل من اليد العاملة لأننا نلاحظ أنه يوجد عزوف تام بالنسبة لشبابنا إزاء قطاع السكن والبناء، توجد متاعب وكذا... ربما العصرنة تجعل الآلة تشتغل مكان الإنسان، يعني مثلاً محطة لصناعة الإسمنت ومضخات الإسمنت وقواب صب الإسمنت، المعدني... إلخ، جلب اليد العاملة ضروري بالنسبة لتلك المناطق إذ نرى الإخوة يشتكون في منطقة الشرق وأقصى الغرب وأقصى الجنوب وكلهم يطلبون فتح المجال لليد العاملة... إلخ، هذا قرار نراه حالياً... وكل دولة أولى بحل مشاكلها بخصوص مشكل البطالة، إذ يجب أن نحل هذا المشكل في بلدنا أولاً، ثم نلجأ إلى التفكير في حلها في البلدان المجاورة، وشكراً.

البطاريات، المصايح الكهربائية الاقتصادية، النفايات الإلكترونية، والأدوية المنتهية الصلاحية...

حالياً، ونظراً لعدم وجود محيط ملائم للتعامل مع هذه النفايات، وفي غياب ثقافة بيئية للمواطن، فإن كل هذه المواد السامة ترمى مع النفايات المنزلية القابلة للتحلل دون تمييز، وما أريد التركيز عليه هنا هو البطاريات المستعملة في مختلف الأجهزة المنزلية وكذا لعب الأطفال، بمختلف أحجامها، والتي تحتوي على معادن سامة كالزئبق والمنغنيز والليثيوم والكاديوم والنيكل والزنك والرصاص وغيرها. ولاشك أن الرمي العشوائي لتلك البطاريات، سيؤدي حتماً إلى تلوث التربة وكذا المياه الجوفية أثناء ردم النفايات أو تلوث الهواء أثناء حرقها وما هو معمول به في عدة بلدان هو تنظيم جمع تلك البطاريات في أماكن مخصصة لذلك، من أجل إعادة تدويرها من طرف مختصين.

معالي الوزيرة،

ماهي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذا المشكل؟

وهل لديكم حصيلة فيما يتعلق بالنشاط الخاص برسكلة المواد المستعملة؟ خاصة بعد الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة في هذا المجال الذي له مستقبل واعد فيما يخص خلق مناصب شغل جديدة، إلى جانب المحافظة على البيئة؟

تقبلوا مني - السيد الرئيس، معالي الوزيرة، زميلاتي، زملائي - كل الاحترام والتقدير، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة، لتقديم ردها على السؤال المطروح قبل قليل.

السيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مجلس الأمة على اهتمامهم الدائم بمجال حماية البيئة والتنمية

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ والكلمة للسيدة رفيقة قصري، فلتفضل مشكورة.

السيدة رفيقة قصري:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح هذا السؤال الشفوي الموجه إلى معالي

وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة وهذا نصه:

وضعت الدولة مسألة الحفاظ على البيئة من بين الأولويات المدرجة في برنامج عملها، وشرع قطاعكم في عدة عمليات منها معالجة النفايات المنزلية وذلك بإنشاء مراكز الفرز الاقتنائي والردم التقني للنفايات المنزلية، وهو جهد يستحق كل التنويه.

وكما يعلم الجميع، فإن النفايات المنزلية تطرح يومياً كمّاً هائلاً من المواد المختلفة، بدءاً من المواد العضوية القابلة للتحلل إلى المواد الأخرى الضارة للبيئة مثل البلاستيك،

1. تطوير القطاع الصناعي الجديد في الجزائر الموفر لمناصب شغل جديدة.
2. توفير مواد أولية محلية أقل تكلفة، تسمح بتطوير صناعة نافعة للمؤسسات الجزائرية.
3. التقليل من كمية ردم النفايات وهذا يؤدي إلى تمديد مدة استغلال مراكز الردم النقي.

فالرسكلة - سيداتي، سادتي - حاليا هي قلب الاستراتيجية الجديدة لتسيير النفايات، وكل الأطراف المعنيين هم مدعوون للمشاركة بفعالية، لوضع حيز التنفيذ هذا الجهاز الطموح الذي سيسمح لنا بثمين ما يقارب سنويا 385.000 طن من الورق والكرتون، 130.000 طن من المواد البلاستيكية، 100.000 طن من المعادن 50.000 طن من الزجاج، 95.000 طن من مواد مختلفة 1.800.000 طن من البطاريات المستعملة حسب دراسة المركز الجهوي لاتفاقية "بازل"، أي مايفوق 760.000 طن سنويا يسمح باستغلالها كمادة أولية لتحقيق قيمة مضافة تقدر بـ 30.5 مليار دينار جزائري سنويا.

عندما لا ترسكل نفاياتنا تخسر الجزائر 30.5 مليار دينار جزائري، وهنا أرجع إلى انشغالاتكم سيدتي.

فيما يخص نفايات البطاريات، تم إعطاء أهمية كبيرة للنفايات الكهربائية والإلكترونية، نظرا لمكوناتها السامة كالمغنيز، النيكل، الزئبق، الرصاص وغيرها، وهذا من خلال تشريع خاص متعلق بإزالتها بتحديد الكيفيات المتعلقة بالجمع، وإنشاء وتهيئة تنظيم المفرزات المتخصصة في هذا النوع من النفايات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

من خلال المخطط الوطني لتسيير النفايات نهدف إلى رفع نسبة الرسكلة إلى 25% في سنة 2015 و50% في سنة 2016 وما بعدها، هذه الأهداف - حقيقة - طموحة ولكنها قابلة للتحقيق بإشراك كل الفاعلين المعنيين: السلطات العمومية، الاقتصاديون، الجمعيات والمواطنون، بتغيير سلوكياتهم تجاه الفرز الانتقائي في المصدر، حتى يتسنى تجسيد نشاطات الرسكلة في ظروف إيكولوجية.

إنطلقت هذه العملية بالفعل، وحاليا الفرز الانتقائي بات أكثر من قناعة، بل هو مطلب الجميع، حيث أصبح كل

المستدامة والشكر موصول لعضو مجلس الأمة، الأستاذة ربيعة قصري التي أتاحت لي اليوم الفرصة لعرض أهم إنجازات قطاع تسيير النفايات من خلال سؤالها؛ وقبل التطرق إلى الإجابة مباشرة على الإشكالية المطروحة من قبلكم - سيدتي - تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تندمج ضمن الاستراتيجية الوطنية لتسيير النفايات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن الاستراتيجية الوطنية لتسيير النفايات تعتمد على منهجية التسيير المدمج والتدريجي، وفق مخطط وطني عملي يشكل امتدادا للقانون رقم 01 - 19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، كما يهدف إلى القضاء على المفارغ العشوائية وتنظيم عملية الجمع والنقل والمعالجة كمرحلة أولية في العشرية الأخيرة للتقليل من آثار النفايات على الصحة العمومية والبيئة، وفي المرحلة الثانية رسكلة وتثمين النفايات.

ومنذ وضع المخطط سجلنا:

- 1) 1169 مخططا توجيهيا لتسيير النفايات،
- 2) تحديث عملية جمع النفايات على المستوى المادي والبشري،
- 3) إنجاز 100 مركز ردم تقني مجهز بمراكز فرز النفايات،
- 4) إنجاز 42 مفرزة على المستوى الوطني،
- 5) غلق وإعادة تأهيل 64 مفرغة عشوائية،
- 6) إنجاز 89 مفرغة مراقبة ومراكز للنفايات الهادمة،
- 7) في هذه السنة سيتم دعم الردم التقني بمعالجة جديدة والمتمثلة في المعالجة الحرارية للنفايات والمزودة بنظام لاسترجاع الطاقة والحرارة ومعالجة الغازات المنبعثة. وأنشئت كذلك مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تشرف على تسيير هذه المنشآت.

إنطلقنا الآن في المرحلة الثانية وهي مرحلة نوعية، تعتمد على رسكلة وتثمين النفايات، خاصة أن المخزون الحالي يتمثل في 13.5 مليون طن سنويا و5% فقط من هذا المخزون هي مرسكلة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تسيير النفايات هو تحدي وفي نفس الوقت هو في تطور مستمر، واعتمادا على تدوير النفايات، بمعنى آخر الرسكلة والتي ستسمح لنا:

التابع لوزارتنا يستجيب لهذه الانشغالات بتقديم الخبرات التقنية والدعائم الإعلامية المناسبة لمسترجعي النفايات، حيث يتكفل بالتكوينات المتخصصة ذات المدى القصير المكتملة للتكوين المهني، وفي هذا المجال تم تحسيس المنتخبين المحليين وتكوين تقنيين في ميدان تسيير النفايات ورسكلتها، وكذا تحسين عمل شرطة البيئة والعمران تجاه الأضرار الناجمة عن النفايات؛ وفي نفس الإطار تم إبرام اتفاقية مع قطاع التكوين المهني تم فيها إدراج تخصص تقني سامي في الفرز ضمن 11 مؤسسة نموذجية ويخص 439 متربصا على أن يباشر تدريس اختصاص الاقتصاد الأخضر في السنة الجارية، مع تنظيم دورات تكوينية متوجهة بشهادات.

ولإدماج هذا المخطط تم إطلاق برنامج إعلامي ضخم للمنتخبين المحليين والمسؤولين من جهة، وإشراك المجتمع المدني والمواطنين في نظافة المدن من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، نؤكد أنه للجمعيات دور هام في تحسيس المواطنين ومختلف المتعاملين في تسيير النفايات، خاصة في قطاع الفرز والرسكلة والشمين، لأن الطريق - سيداتي، سادتي - مازال طويلا.

من خلال هذا العرض، أظن - سيدتي الفاضلة - أنني قد أجبته على الإشكالية المطروحة، كما لا يفوتني - سيدتي الباحثة - أن نحيطك علما أنني بمعية زميلي، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وهو مشكور، سوف نمضي على اتفاقية لوضع برنامج عمل مشترك بين قطاع البيئة وقطاع التعليم العالي، لتفعيل البحث العلمي في كل المجالات المتعلقة بحماية البيئة، وخاصة ميدان تسمين واسترجاع النفايات، لإعطائها حياة جديدة.

شكرا لكم - سيداتي، سادتي - على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيدة رفيقة قصري هل لديها تعقيب على مضمون رد السيدة الوزيرة؟

السيدة رفيقة قصري: شكرا المعالي الوزيرة على هذا الجواب الوافي والثري، وعلى المعلومات والتوضيحات المقدمة فيما يخص مجال الرسكلة، ألمي أنه سنرى عن

واحد يدرك الأهمية الاقتصادية والبيئية لتثمين النفايات باعتبارها مواد تجارية ذات قيمة اقتصادية، هذه المنهجية ترجمت على المستوى المحلي، من خلال إعطاء أهمية خاصة للفرز الانتقائي بإنشاء مفرزات ومراكز الانتقاء، مما يسمح بالتطوير التدريجي لصناعة الاسترجاع والرسكلة، من خلال:

1. تحسين جمع النفايات،
2. توحيد تعليمات الفرز وهذا تدريجيا مع مرافقة الفاعلين،
3. تشكيل شبكات للاسترجاع وفق فروع متخصصة، على غرار السورق والبلاستيك والزجاج والمعادن، وهي في توسع تدريجي نحو أنواع خاصة من النفايات، كالتجهيزات الكهربائية والإلكترونية كالبطاريات بجميع أنواعها والأنسجة والعجلات المطاطية المستعملة والعربات غير المستعملة.

نسجل حاليا اهتماما متزايدا لاستثمار القطاع العمومي والقطاع الخاص في ميادين الرسكلة، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق آليات التحفيز، (ANSEJ, ANGEM) ... إلخ، وفي هذا الشأن تم إنشاء عدة وحدات صناعية لتثمين النفايات فيما يخص:

- (1) البلاستيك (P.E.T): تم إنشاء 06 وحدات صناعية في كل من سطيف، ميله، تلمسان، بريكة، عنابة والجزائر العاصمة.
- (2) الورق والكرتون: تم إنشاء 03 وحدات صناعية في كل من الجزائر العاصمة، الجلفة ووهران.
- (3) الزجاج: تم إنشاء وحدتين صناعيتين (02) في كل من الجزائر العاصمة ووهران.
- (4) العجلات المطاطية: تم إنشاء وحدتين صناعيتين (02) في كل من سطيف وبرج بوعرييج.
- (5) بطاريات العربات: تم إنشاء 06 وحدات صناعية في كل من غرداية، قسنطينة، سطيف، الجلفة، عنابة ومستغانم. وللاستمرار في هذه الأنشطة، نحن نعمل على بناء شراكة مع منظمات أرباب العمل، على غرار الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل ومنتمى رؤساء المؤسسات. الرسكلة - سيداتي، سادتي - أصبحت تميز السوق حاليا، وفي هذا الصدد أعطينا الأولوية لتكوين المهنيين في هذا المجال، المعهد الوطني للتكنولوجيات البيئية

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68
و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08
مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال
الشفوي الآتي نصه:

السيد الوزير المحترم،

كثير الحديث هذه الأيام عن مسألة معادلة الشهادات،
رغم أن الموضوع مطروح منذ سنوات، وقد التزمت الوزارة
المعنية بعض الصمت، رغم أن كل معني بالموضوع قد بعث
بملفه إلى الجهة الوصية.

فماهي استراتيجية الوزارة حيال هذا الموضوع، مع
اعتراف الجميع بحساسية المسألة، كون الأمر يتعلق
بمصداقية الجامعة والبحث العلمي؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛
الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله
الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيد عضو مجلس الأمة المحترم،
السلام عليكم.

إسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد عبد القادر بن
سالم، عضو مجلس الأمة على انشغاله الذي يتساءل فيه
عن استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
حيال موضوع هام، ألا وهو موضوع معادلة الشهادات
الأجنبية بنظيراتها الجزائرية.

و كما تعلمون، فإن موضوع المعادلات مطروح منذ
سنوات، إلا أنه قد كثر الكلام أو كثر الحديث عنه في الآونة
الأخيرة، ويعود هذا أساسا إلى التحولات العميقة التي
مست أنظمة التعليم العالي على الصعيد الدولي، وأدت
فيما أدت إليه إلى إخضاع سيرورتها لقيم السوق وقواعده،

قريب تنظيم جمع البطاريات في أماكن عمومية كالبلديات
أو المساحات الكبرى للبيع أو الصيدليات، كما نرى في
البلدان الأخرى، يقال إنه يمكن استخراج من طن واحد
من البطاريات، 600 كلغ من «الفرومنغيز» والمستعمل في
صناعة الفولاذ وأيضا الزنك والزنبق، إذن البطاريات هي
من بين الأمثلة العديدة التي ذكرتموها - السيدة الوزيرة -
كالكرتون والزجاج.. إلخ، وأنا أشاطرك الرأي عندما تقولين
إن للرسكلة مستقبلا واعدة وواعدا جدا في الألفية الثالثة،
وشكرا، أتمنى لكم التوفيق.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ السيدة
الوزيرة هل لديك ما تضيفينه لما قالته السيدة رفيقة قصري؟

السيدة الوزيرة: أنا متفقة معها وأشكرها كثيرا لأنها
منحتني الفرصة للتكلم عن هذا الميدان الذي يندمج
- بالطبع - في السياسة الوطنية لحماية البيئة، وخاصة تسيير
النفائيات، فيما يخص مشكل الرسكلة، تطرقنا في الفترة
الأولى لإنجاز كل المنشآت، مثلا فيما يخص السؤال الذي
طرحته - سيدتي - لم تكن لدينا أماكن لوضع هذه المواد،
نحن نعتبرها مواد لا نفائيات، لأنه بإمكانها تشكيل مخزون
كبير من المواد الأولية لصناعتنا.

قلت، لقد أنجزنا في الفترة الأولى المنشآت ومفرزات
متخصصة لوضع هذا النوع من النفائيات ونحن في طريقنا
لتشكيل شبكات لاسترجاع هذه النفائيات، وفق فروع
متخصصة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، وشكرا للجهود
التي تبذلونها في القطاع الذي تتولين مسؤوليته أو رئاسته،
نتمنى لك التوفيق.

نتنقل الآن إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة
للسيد عبد القادر بن سالم وسؤاله الشفوي في الموضوع.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء،

وشهادات ورتب التعليم العالي، اتفاقية الاعتراف بالدراسات وشهادات ورتب التعليم العالي في دول المنطقة العربية والدول الأوروبية المحاذية للبحر المتوسط، الاتفاقية الجهوية لدول أمريكا اللاتينية والكارييب حول الاعتراف بالدراسات وشهادات التعليم العالي.

وبخصوص الدراسات الجامعية العليا في مستوى ما بعد التدرج؛ فإنه غالباً ما يتم اللجوء إلى لجان علمية متخصصة لإبداء الرأي في المسارات الدراسية والشهادات المطلوب معادلتها، لا سيما في العلوم الطبيّة، الشيء الذي - كما تعلمون - يتطلب أجالاً زمنية دنيا للبت في القضية.

لمواجهة التحدي الثاني، فإنه على الرغم من الطلب المتزايد على المعادلات من طرف المواطنين الحائزين على شهادات أجنبية، وعلى الرغم من أن الشهادات المطلوب معادلتها صادرة عن مؤسسات مختلفة وتنتمي إلى أكثر من 97 بلداً، تفرض على المصالح المخولة تكوين مرثيات كافية بخصوص البعض منها، إلا أن القطاع قد تمكن من إصدار أكثر من 10.000 شهادة معادلة خلال السنوات الأربع الماضية، تتنوع حسب أطوار الدراسة الجامعية كالتالي:

- 7300 شهادة بكالوريا.

- 500 شهادة في التدرج.

- 900 شهادة ماستر.

- 472 شهادة ماجستير.

- 800 شهادة دكتوراه.

- 50 شهادة دراسات طبية متخصصة.

وغني عن البيان أن هذا المجهود ورغم أهميته هو في حاجة إلى تدعيم، بغية تحسين أداء المصلحة المكلفة بالمعادلات ورفع مردودها، وفي هذا الصدد قام قطاع التعليم العالي والبحث العالمي مؤخراً بعدة عمليات في هذا الاتجاه نذكر منها على سبيل المثال لا حصر:

إحداث مديرية مكلفة بالمعادلات في مكان المصلحة التي كانت موجودة.

مديرية مكلفة بالمعادلات ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة المركزية بالوزارة، وتزويدها بوسائل بشرية ومادية كافية، علماً أن القطاع يعمل دائماً على عصنة سير هذه المصالح وإسنادها بنظام معلومات فعال، كل ذلك يجعل منها فضاء وطنياً حقا للاعتراف بالمؤهلات والشهادات الأجنبية، بما يكفل لها الاندماج في المدى

بحيث أصبح البحث عن الموارد المالية من طرف المؤسسات الجامعية الأجنبية ضرورة ملحة، ليس فقط لتأمين سيرها، بل أيضاً من أجل ضمان استمراريتها وبقائها.

لقد تولد عن هذا التوجه بروز مؤسسات للتعليم العالي على المستوى العالمي، أصبح شغلها الشاغل تحقيق الربح والكسب السريع على حساب نوعية التعليم والتكوين، على غرار التكوينات عن بعد المتوجة بشهادات لا تراعي في تحضيرها المتطلبات الأكاديمية، وكذا من خلال التكوينات غير الإقامة المضمونة من قبل جامعات أجنبية، خارج بلدانها الأصلية، بواسطة مؤسسات غير معتمدة من طرف بلدان التوطين.

ضمن هذا السياق، يقع على عاتق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حماية المنظومة الجامعية الجزائرية ومدونة الشهادات الوطنية المتصلة بها من هذا النمط من الشهادات المشكوك فيها وفي مصداقيتها العلمية وموثوقيتها الأكاديمية والمضرة - لا محالة - بسلم الكفاءات البشرية للبلاد.

وبناء على هذه المعايير، يواجه قطاع التعليم العالي تحديين اثنين متلازمين وهما:

- إضفاء الصرامة على إجراءات المعالجة من جهة؛

- ومن جهة أخرى الاستجابة للطلب المتنامي للاعتراف بالشهادات المحصل عليها بطريقة شرعية، من طرف المواطنين الجزائريين العائدين إلى أرض الوطن وبحوزتهم شهادات تحصلوا عليها بجدارة واستحقاق.

لمواجهة التحدي الأول، انخرط القطاع على غرار ما هو معمول به دولياً في مسعى إقليمي ودولي، للاعتراف بالشهادات الأجنبية، بالنسبة للشهادات المتوجة للدراسات الجامعية في مستوى التدرج، على أساس معايير بيداغوجية وعلمية تراعي مقاييس الجودة والنوعية وهو المسعى المبني على اتفاقيات ثنائية بين الدول وأخرى متعددة الأطراف تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، والتي نذكر منها على وجه الخصوص الاتفاقية الجهوية لدول منطقة آسيا والباسفيك حول الاعتراف بشهادة التعليم العالي، الاتفاقية الجهوية لدول منطقة إفريقيا حول الاعتراف بالدراسات العليا والشهادات ورتب التعليم العالي، الاتفاقية الجهوية لدول منطقة أوروبا حول الاعتراف بالدراسات وشهادات التعليم العالي، الاتفاقية الجهوية لدول المنطقة العربية حول الاعتراف بالدراسات

على طلباتهم من خلال الإرسال الإلكتروني، فهم ينتظرون الرد على الأقل للاطمئنان.
يأتي إشكال آخر وهو ربما يحتاج إلى توضيح، خاصة المعنيين حينما يرون بأن شهادات من نفس تلك المتحصل عليها تعادل بجامعات أخرى وجامعات معترف بها.
فالإشكال المطروح، لا أدري إن كان يتعلق بالمواد المدروسة، يعني من خلال معادل المواد والموضوعات؟ أم بأمر آخر؟ على كل حال أنا بدوري أشكر السيد الوزير على العمل الجبار الذي يقوم به، من خلال الوزارة والجهود الجبارة التي يقوم بها كل الطاقم، باعتبار أن الجامعة هي وجه الأمة ووجه الدولة الفكري والعلمي، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر بن سالم؛ السيد الوزير هل لديكم إضافات؟ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: في الحقيقة ليست لدي إضافة، أشكر فقط السيد عبد القادر بن سالم، على تفهمه لصعوبة هذه العملية والمتعلقة بمعادلة الشهادات الأجنبية مع الشهادات الوطنية، أصبح الأمر صعباً وصعباً جداً، خاصة وأنتم أستاذ وباحث جامعي تعلمون قضية الأطروحات المشكوك فيها، التي تأتينا من الخارج واستعمال الأنترنت، يعني الشكوك واردة حولها وتلزمنا أن نحمي الجامعة الجزائرية من هذه المسألة.

بطبيعة الحال التحسين على مستوانا خاصة وعلى مستوى المعاملة مع طالبي المعادلة يبقى دائماً ممكناً وسنواصل دائماً بذل الجهود المبذول، وشكراً مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ نتقل إلى قطاع الشباب والرياضة والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكراً؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،
السيدة الفاضلة والسادة الأفاضل، معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

المنظور في المركز المغاربي للمعلومات والإعتراف بالمؤهلات، وهو ما يسمى بوكالة (M.I.R.I.K) والجاري تأسيسه وفق نموذج الشبكة الأوروبية للمعلومات والاعتراف بالشهادات والمراكز الأوروبية المتصلة بها وهي (L.I.N.I.K-N.A.R.I.K).
كما بادر القطاع باتخاذ عدة إجراءات لتخفيف ملفات طلب المعادلة والتقليص من المدة الزمنية المخصصة لدراساتها والرد عليها، فضلاً عن تحسين استقبال المواطنين الذين يترددون على هذه المصلحة، ضمن مسعى القطاع الرامي إلى تحسين الخدمة العمومية للتعليم العالي، في إطار سياسة السلطات العمومية وسياسة الحكومة، في مجال تحسين الخدمة العمومية، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أعود إلى السيد عبد القادر بن سالم لأسأله هل لديه تعقيب على مضمون رد السيد الوزير؟

السيد عبد القادر بن سالم: شكراً للسيد الرئيس.
بدوري أشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على هذه المعلومات القيّمة، وإن كان السؤال في حد ذاته يراد من خلاله معرفة هذه الإجراءات الجديدة، خاصة استحداث مديرية بشأن معادلة الشهادات، فعلاً أن هذا الموضوع قد طرح بشكل ملفت، خاصة في هذه السنة وفي سنوات سابقة؛ طرحي لهذا السؤال - سيدي الوزير - جاء من خلال بعض الارتباك الذي لوحظ مؤخراً وإن كنت لا أعتبر هذا الارتباك سلبياً، لأن إيجاد الحل والبحث في الآليات والاتصال بالجامعات أمر ليس بالسهل، وعدم التعود من قبل بعض الطلبة المتحصّلين على شهادات عليا من جامعات خارجية، باعتبار أن صاحب الحاجة أحياناً كما يقال "صاحب الحاجة أعمى"، وبالتالي هذه المعلومات التي أدليت بها الآن ربما ستزيل بعض اللبس، ونحن أيضاً بدورنا لا ننكر الجهود والنيات، كون الأمر يتعلق بطلبة جزائريين يرغبون في تسوية وضعيتهم، لكن الأمر يأتي أحياناً من خلال بعض التباطؤ الذي وجدنا له الآن المبرر من خلال إجاباتكم - السيد الوزير وأنت مشكور - خاصة عندما استحدثت عملية الإرسال الإلكتروني، الشيء الذي يمكن لبعض الطلبة أن يأسفوا عليه هو التأخر في الرد

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الشباب والرياضة وهذا هو

نصه:

إن مشروع إعادة تهيئة مركز التربية البدنية والرياضية سابقا (C.R.E.P.S) الواقع في بلدية سرايدي بولاية عنابة ليصبح مركز لتدريبات وتربصات الفرق الوطنية من مختلف الفئات لم تتقدم فيه الأشغال منذ فترة طويلة على الرغم من الزيارات الميدانية لعدد من الوزراء خلال هذه السنوات الأخيرة.

هذا الموقع الجميل والرائع، الواقع في جبال سرايدي على ارتفاع أكثر من 800 متر على سطح البحر، سيسمح للمنتخبات الوطنية والفرق المحترفة وغيرها بتحضير بدني لائق في أحسن الظروف، وللأسف الشديد فإن هذا المشروع تعطل كثيرا منذ سنوات، ويعطي الانطباع بأنه قد تم التخلي عنه.

في انتظار تحقيق هذا المشروع النبيل الذي طال انتظاره، فإن فرق جزائرية لكرة القدم من الدوري الأول والثاني، تقوم كل سنة بتحضيراتها للموسم الجديد في بلد مجاور، تونس، في جبال عين دراهم، بالقرب من الحدود التونسية الجزائرية، في حين أن موقع سرايدي يحتوي على المزيد من المزايا من كل الجوانب، مقارنة بموقع عين دراهم.

لهذا الغرض، نود أن نعرف، سيدي الوزير، أسباب هذا التأخير غير المفهوم، وهل يمكن أن نتوقع تحقيق هذا المشروع الجيد مفيد على المستوى الوطني في المستقبل القريب؟
تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ والكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة، ليقدم رده على السؤال الذي طرح قبل قليل.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدة والسادة الأعضاء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد العضو المحترم،

ردا على السؤال الشفوي المتعلق بوضعية مشروع إعادة الاعتبار للمركز الجهوي للتربية البدنية والرياضية بسرايدي، بولاية عنابة، يشرفني أن أقدم لسيادتكم التوضيحات التالية:

لقد تم تسجيل عملية إعادة الاعتبار لهذا المركز الجهوي سنة 2008، بغلاف مالي قدره 360 مليون دينار جزائري، وبعد استكمال كل الإجراءات الإدارية والقانونية المعمول بها، تم إنجاز الدراسات التقنية اللازمة والتي سمحت بالإعلان عن مناقصة وطنية سنة 2009، من أجل اختيار مؤسسات إنجاز هذا المشروع، غير أن هذه المناقصات أسفرت عن عدم الجدوى، حيث أعيد الإعلان عن مناقصة وطنية ثانية سنة 2010 والتي أسفرت عن منح الأشغال للمسيح المغطى، فانطلقت الأشغال بتاريخ جويلية 2011 وكذا منح أشغال تهيئة القاعة متعددة الرياضات بتاريخ أوت 2011؛ والأشغال جارية حاليا مع نسبة تقدمها 70%، وبعد إعادة تقييم العملية والتي بلغت قيمتها 1.360.0000 دج، تم مراجعة الدراسات وتعيين دفاتر الشروط والإعلان عن مناقصة وطنية شهر ماي 2013 والخاصة بأشغال أخرى والمتمثلة في:

- تهيئة المراقد،

- تهيئة المطعم،

- تهيئة الجناح البيداغوجي،

- تهيئة فضاءات اللعب،

- والتهيئات الخارجية.

وعليه، تم القيام بالإجراءات الضرورية، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، واختيرت مقاولات الإنجاز للحصص المتبقية، وبعدها تمت المصادقة ومنح التأشيرة على صفقات هذه الحصص من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية في شهر ديسمبر الماضي، وستنطلق الأشغال - إن شاء الله - في الأيام المقبلة، ونكون بذلك انتهينا من هذا المشروع الذي يعد مشروعا كبيرا؛ وأردت إضافة ما يلي: لقد قمت بزيارة للمكان في الأشهر السابقة، كانت هناك مشاكل ومشاكل حقيقية، ومن أكبرها هو وجود سكان مقيمين بداخل المركز، وفي فترة السنوات السوداء كان

جدا، وأظن وأتمنى أن تعطي له العناية التي يستحقها فقط،
وشكرا جزيلًا ووفقكم الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛
شكرا على الاهتمام والعناية بهذا الموقع السياحي والرياضي
في أن واحد، الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أنا أشكر السيد العضو على هذا السؤال وهذا يدل
على الاهتمام الكبير خصوصا وأن هذا الاهتمام يشغل
كل مواطني منطقة عنابة، وأكد لهم مجددا أن الأشغال
لم تتوقف قط بخصوص هذا المشروع، ستنتقل في الأيام
المقبلة، لأن الغلاف المالي الأول والمقدر بـ 360 مليون
دينار، كان يخص المسبح والقاعة، فانطلقت الأشغال به
في شهر جويلية أو أوت 2011 وهي في طور الإنجاز دائما،
لكن كان لابد أن يقدم ملف آخر من أجل الاستفادة من
غلاف مالي جديد، واليوم والحمد لله الغلاف المالي متوفر
واختيار المؤسسات قد تم في شهر جويلية، أي في الأيام
القليلة السابقة، وستنتقل - إن شاء الله - الأشغال مجددا
هذا الشهر.

إن المشروع مكسب كبير للرياضة حقيقة، وله دور وطني
وليس ولائي ويندرج في إطار برنامج كبير، يتضمن 16
مركزا على المستوى الوطني، واليوم أكثر من نصف هذا
البرنامج هو في طور الإنجاز، هناك مراكز جديدة إضافة إلى
المركز القديم كمركز عنابة هي بصدد التهيئة، مما سيجعلنا في
المستقبل القريب - إن شاء الله - وعلى المدى الطويل أن
تكون بحوزتنا كل المنشآت من أجل التحضير، سواء على
مستوى الفرق الوطنية أو على مستوى الأندية.

أردت أن أقول، بما أنك قد تكلمت عن الرياضة
وبالخصوص كرة القدم والاحتراف، يمكنني أن أؤكد لك
بأنه توجد بعض الفرق تم تحضيرها في الجزائر، وخلال هذه
الأيام فتحنا مدرسة جهوية أولمبية في بسكرة، وكان التربص
لأول مرة للفرق الوطنية الشابة وبعدها سيكون التربص
لفريق يلعب في الدرجة الأولى، فالمنشآت موجودة، هي
ليست كافية ولكنها موجودة، وسيزداد عددها في المستقبل
إن شاء الله؛ يوجد 16 مشروعا، لدينا 03 مشاريع سوف
تنجز بين أواخر سنة 2014 وأوائل 2015، وقد انطلقت

مهملًا متخلى عنه، ولكنني سوف أطمئنكم، لأننا بدورنا
مطمئنون اليوم، لكون الأشغال الخاصة بالجزء الثاني سوف
تنطلق هذه الأيام - إن شاء الله - وأما بخصوص الأشغال
الأولية للمسبح والقاعة فستكون جاهزة سنة 2014 إن شاء
الله.

تقبلوا مني - سيدي العضو - فائق التقدير والاحترام،
وفقكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد
محمد الطيب العسكري هل لديه تعقيب؟ الكلمة لك.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي
الرئيس؛ أشكر معالي وزير الشباب والرياضة على كل هذه
المعطيات التي هي بحوزتنا، لأننا نتابع هذا المشروع منذ
تاريخ انطلاقه.

الأمر المهم والمهم جدا هو بعد زيارتي منذ يومين، يعطي
الانطباع أننا قد تخلينا عن هذا المشروع، لكن بعد إجابتكم،
نطمئن لأنه سوف تكون سرعة في وتيرة الأشغال أو إعادة
الأشغال، أنا لا اعتبر هذا المشروع ولائيا، بل اعتبره وطنيا،
لأن له منفعة وطنية، وليس لدينا موقع كالمواقع الموجودة
على مستوى الدول، وهذه فرصة كبيرة جدا، لأن الموقع
رائع ذو ارتفاع يوجد به جبل يشمل سلسلة أشجار الفلين،
نفس الشيء ما هو موجود على مستوى الدول وقد سميتها
الهدنة الشتوية، علما أنه يوجد فرق حاليا في عين دراهم،
وقد قرأت ذلك في الجريدة على ما أظن أمس أو أول
أمس، يعني أود أن يكون هذا المشروع وطنيا وليس ولائيا
وأن يعطى له كل الاعتبار وكل الإمكانيات لأنه سيعطي
الفرصة للفرق المحترفة، أنا لا أريد الدخول في سؤال إضافي
حول الاحتراف، لأنه لدي الكثير مما أود قوله بخصوص
هذه المسألة، فالاحتراف دون مدارس تكوينية ودون مراكز
هو إشكال، لا أريد الخوض في هذا المجال، ولكنني أود
من السيد الوزير أن يعتني شخصيا بهذا المشروع، لأنه
مشروع وطني وذو منفعة وطنية وهو سيستعمل من طرف
العديد من الفرق والنخبة الوطنية، لأنني لا أراه مشروعا
ولائيا فقط، فالموقع أي موقع سرايدي معروف بجبال إيدوغ
وهو معروف جدا خاصة بالثلوج في الشتاء، إنه منظر رائع

الأشغال بـ 06 أو 07 مراكز للفرق الوطنية، منها مركز في ولاية أم البواقي ومركز في ولاية خنشلة ومركز في ولاية باتنة وآخر بولاية سيدي بلعباس، وسنة 2014 سيكون بغرداية مركز وآخر بتمنراست وستنطلق بهما الأشغال، المهم يوجد 16 منشأة، نسيت بعضها، ولكن في المستقبل القريب إن شاء الله، سيتم الانطلاق في مشروع كبير للمنشآت الرياضية، وهذا النقص يمكنني أن أقول بأنه كان مفهوماً، لأنه لسنوات وسنوات، كانت الدولة الجزائرية تمر بظروف لم تسمح لها أن تشجع في برمجة برنامج كبير؛ لكن ما بين 2000 و2012 برمجة قطاع الشباب والرياضة أكثر من 11 مشروعاً مخصصاً للشباب والرياضة، واليوم، بصفة عامة 85% من هذه المشاريع قد انطلق العمل بها، وفي سنة 2014 إن شاء الله ستنطلق البقية منها وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير.

بودي في نهاية هذه الجلسة، وقد أتمنا سماع طرح الأسئلة الشفوية والردود عليها أن أتوجه بالشكر للسيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة الذين قدموا أسئلتهم ومكنونا من سماع ردود السيدة والسادة الوزراء عما يجري في قطاعاتهم.

الشكر كذلك موصول لحضوركم ولمشاركتم في هذه الجلسة.

سنستأنف أشغال مجلسنا غداً على الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وستخصص الجلسة لعرض ومناقشة مشروع قانون العقوبات، شكراً لكم جميعاً، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة العشرين صباحاً

ملحق

أسئلة كتابية

1 - السيد عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا للمادة 134 من الدستور، وطبقا للمادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ عام 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقة بينهما وبين الحكومة، وطبقا للنظام الداخلي:

معالي الوزير،

إن التغطية الصحية لكل مواطن حق وخاصة في المناطق المعزولة، ولقد قامت دائرتكم الوزارية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 بتسجيل أربع عيادات متعددة الخدمات ببلدية سلمانة، سيدي بايزيد، زكار، أم العظام، هذه الأخيرة التي تم اقتراح إنجاز عيادة متعددة الخدمات ضمن قانون المالية لسنة 2012 ونحن على مقربة من انتهاء البرنامج الخماسي ولم يتم انطلاق الإنجاز ما عدا بلدية سلمانة.

معالي الوزير،

لماذا لم يتم برمجة بلدية سيدي بايزيد وأم العظام وزكار خلال هذا البرنامج الخماسي؟ وهل سيتم التكفل بهذا الانشغال خلال قانون المالية لسنة 2014؟
تقبلوا فائق الشكر والاحترام.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم على اهتمامكم بالتغطية الصحية بولاية الجلفة، لاسيما المناطق المعزولة وعلى سؤالكم المتعلق بأسباب عدم برمجة انطلاق إنجاز عيادات متعددة الخدمات

في كل من بلديات سيدي بايزيد وأم العظام وزكار خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 .
وردا على سؤالكم، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما أن ولاية الجلفة قد حظيت بقسط وافر من الهياكل الأساسية واستفادت من برنامج استثمار ملائم في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 (على سبيل المثال وجود قيد الإنجاز أربع عيادات متعددة الخدمات ومصليحتين لتصفية الدم ومدرسة للتكوين شبه الطبي ومستشفى لـ 60 سريرا بدار الشيوخ)، وتجدر الإشارة أنه خلال زيارة السيد الوزير الأول للولاية في ديسمبر 2013، استفادت هذه الأخيرة من برنامج تكميلي يتضمن دراسة إنجاز مركز لمكافحة السرطان وإنجاز مستشفى بـ 240 سريرا بعين وسارة.

وإنه من الجدير التوضيح أن التقديرات الاستشرافية فيما يخص الاستثمار تأخذ في الحسبان القدرات والاحتياجات الإجمالية للولاية.

وفيما يخص العيادات المتعددة الخدمات المذكورة في إرسالككم، فقد تمت برمجة إنجاز عيادة متعددة الخدمات بسيدي بايزيد في إطار قانون المالية 2014، أما إنجاز عيادة متعددة الخدمات في كل من زكار وأم العظام، فإنه سيتم تسجيلهما في البرنامج الخماسي المقبل.

أرجو، أنني بهذه المعلومات، أكون قد أجبت على سؤالكم وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 جانفي 2014

عبد المالك بوضياف
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

2 - السيد عبد السلام لبيض

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا للمادة 134 من الدستور، وطبقا للمادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ عام 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقة بينهما وبين الحكومة، وطبقا للنظام الداخلي:

معالي الوزير،

يشرفني أن أرفع إلى معاليكم انشغال سكان ولاية الجلفة بخصوص فتح مركز مكافحة لسعات العقرب وهذا نظرا لشساعة المنطقة وامتدادها الجغرافي وتطور تعدادها السكاني، حيث يعاني ساكنو هذه الولاية وخاصة في مناطقها من مخاطر هذه الظاهرة.

تقبلوا - معالي الوزير - فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم على سؤالكم المتعلق بفتح مركز خاص بلسعات العقرب بالولاية نظرا لشساعة المنطقة وامتدادها الجغرافي وتطور تعدادها السكاني والمعاناة التي يمكن أن يلاقيها سكان المناطق النائية؛ وردا على ذلك، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما أن ولاية الجلفة وعلى غرار كل الولايات المعنية بهذه الظاهرة، تطبق الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة للتكفل بالأشخاص المصابين باللسعات العقربية.

وفي هذا الإطار، فكل العيادات المتعددة الخدمات ونقاط مداومة وقاعات العلاج تتوفر على المصل المضاد لللسعات العقربية، كما تجدر الإشارة أن الولاية تضم 25 نقطة مداومة و39 عيادة متعددة الخدمات و102 قاعة علاج.

إن هذه المصالح الصحية موزعة على كل مناطق الولاية وهي قادرة على التكفل بالأشخاص المصابين باللسعات

العقربية ومواجهة هذه الظاهرة، خاصة في فصل الصيف وهي مطالبة، تطبيقا للتعليمات الوزارية، بتدعيم طاقمها الطبي وشبه الطبي وتوفير وسائل نقل الحالات الخطيرة إلى المستشفيات لتكملة التكفل الطبي المناسب. إن ولاية الجلفة استفادت في 2013 من 7309 جرعة من المصل المضاد لللسعات العقربية واستعملت منها 3824 جرعة.

وبالنظر إلى ما سبق، وكون الولاية شاسعة فمهمة التكفل باللسعات العقربية تتطلب المنظومة المعمول بها حاليا والتي أظهرت فعاليتها في الميدان لأنها توفر العلاج الجواربي.

أرجو أنني، بهذه المعلومات، أكون قد أجبت على سؤالكم وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 جانفي 2014

عبد المالك بوضياف
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

3 - السيد عبد السلام لبيض

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا للمادة 134 من الدستور، وطبقا للمادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ عام 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وكذا العلاقة بينهما وبين الحكومة، وطبقا للنظام الداخلي:

معالي الوزير،

يشرفني أن أرفع إليكم انشغال سكان بلدية الجلفة والتي يتجاوز عدد سكانها أكثر من 350 ألف نسمة ومساحتها الشاسعة وأحيائها ذات الكثافة السكانية العالية لا يوجد بها سوى نقطتان للمداومة الصحية، واحدة بحي عين الشيخ وأخرى بحي عين السرار.

معالي الوزير،

ألم يحسن الوقت لفتح نقاط أخرى بهذه البلدية حتى

4 - السيد عبد السلام لبيض

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا للمادة 134 من الدستور، وطبقا للمادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ عام 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقة بينهما وبين الحكومة، وطبقا للنظام الداخلي:

معالي الوزير،

لقد عرف قطاع الصحة بولاية الجلفة إنجاز هياكل صحية متميزة وتجهيزها بوسائل عصرية، لكن يبقى القطاع بعيدا عن المتبغى نظرا لنقص التأطير البشري للمتخصص وكذا أعوان الصحة كما يبقى هاجس استعمال هذه الوسائل أمرا مقلقا.

معالي الوزير،

ما هي الإجراءات العملية التي ستقوم بها الوزارة لتدعيم القطاع بالتأطير البشري المتخصص وكذا الأعوان المتخصصين، وما هي استراتيجيتكم للتكفل الجيد باستغلال التجهيزات وكذا مرافقتها بعد التركيب والاستغلال؟
تقبلوا فائق الشكر والاحترام.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم على اهتمامكم بقطاع الصحة في ولاية الجلفة وعلى سؤالكم الذي من خلاله تستفسرون عن الإجراءات العملية التي ستقوم بها وزارة الصحة لتدعيم القطاع بالتأطير البشري المتخصص والأعوان المتخصصين وعن استراتيجيتنا للاستغلال الجيد للتجهيزات.

وردا على ذلك، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

فيما يخص كفاءات تدعيم قطاع الصحة للولاية بالتأطير البشري المتخصص، أعلمكم أن الولاية ستستفيد،

نسمح لساكنتها بالاستفادة من الخدمات الصحية؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام التقدير.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبيض

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم على اهتمامكم بالتغطية الصحية ببلدية الجلفة وعلى سؤالكم المتعلق بفتح نقاط جديدة للمداومة الصحية في البلدية.

وردا على سؤالكم، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما أن بلدية الجلفة تضم ثمانين (08) عيادات متعددة الخدمات، وكما تفضلتم بذكره فإن اثنتين منها تتضمنان مداومة الطيبة، إحداها بعين الشيخ والأخرى بحي عين السرار. كما أحيطكم علما أن البلدية تتوفر على وحدة مكلفة بالاستعجالات الطبية الجراحية كائنة بحي الوئام وهي بمثابة نقطة مداومة أخرى.

وبالنظر إلى كثافتها السكانية، سيتم تدعيم الولاية باستلام، في وقت لاحق، عيادة متعددة الخدمات جديدة من جهة أخرى، وفي إطار تحسين التكفل بالاحتياجات الصحية للبلدية، فقد استفادت هذه الأخيرة من عملية مخططة بمبلغ 3.995.000.000 دج لإنجاز مستشفى لـ 240 سرير وتجهيزه وقد تم الشروع في الأشغال في جانفي 2012 وبلغت نسبة تقدمها 50٪ كما تم استكمال الإعلان عن المناقصة من أجل اقتناء التجهيزات، ومن المنتظر استلام هذا المستشفى في ديسمبر 2014 وتشغيله في أواخر السداسي الأول لسنة 2015.

أرجو أنسي، بهذه المعلومات، أكون قد أجبت على سؤالكم وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 جانفي 2014

عبد المالك بوضياف

وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات

في إطار تخرج دفعة 2013، من توجيه عدد مقدر بـ 535 من شبه الطبيين والأعوان المتخصصين من بينهم قابلات وأعوان في التخدير والإنعاش واختصاصات أخرى. وفي إطار التدعيم المتواصل للإمكانيات البشرية، أحيط سيادتكم علما أنه سوف يتم تكوين 210 مساعد تريض في دورتين: الأولى في جانفي والثانية في ماي وذلك لتلبية حاجيات دوائر الولاية (الجلفة، عين وسارة، البيرين، حد الصحاري، سيدي لعجال، حاسي بحبح، دار الشيوخ، الشارف، الإدريسية، مسعد، عين الإبل وفيض البطمة). ويتم حاليا تكوين 34 طالبا في السنة الأولى في المعاهد الوطنية للتكوين العالي شبه الطبي لفائدة الولاية في تخصصات معينة (قابلات، مشغلو أجهزة التصوير الطبي، مخبريون... إلخ).

كما استفادت ولاية الجلفة من توجيه 40 طبيبا مختصا وذلك في إطار الخدمة المدنية.

وفيما يخص الاستراتيجية التي يعتمدها القطاع من أجل الاستغلال العقلاني للتجهيزات وصيانتها، أخبركم أن الوزارة قامت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-220، المؤرخ في 18 جوان 2013، بإنشاء وكالة وطنية لتسيير الإنجاز وتجهيز مؤسسات الصحة ومن بين المهام التي تتكفل بها، أذكر:

— القيام باقتناء التجهيزات الطبية لفائدة المؤسسات العمومية للصحة وتسليمها وتنصيبها.

— السهر على تكوين المستخدمين المستعملين لهذه التجهيزات.

ضمان صيانة هذه التجهيزات على أساس قواعد تعاقدية مع المؤسسات الصحية.

أرجو أنسي، بهذه المعلومات، أكون قد أجبت على سؤالكم وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 جانفي 2014

عبد المالك بوضياف
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 06 ربيع الثاني 1435
الموافق 06 فيفري 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587